

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم التجارية

مطبوعة بيداغوجية

محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية
لطلبة السنة الأولى

د. جلطي غالم

السنة الجامعية: 2021 / 2022

الفهرس

1.....المحاضرة الأولى: ماهية الوقائع الاقتصادية

- 1- مفهوم الوقائع الاقتصادية
- 2- أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية
- 3- الفرق بين الوقائع الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي

6.....المحاضرة الثانية: الوقائع الاقتصادية في العصور الأولى

- 1- مفهوم النظام الاقتصادي
- 2- النظام الاقتصادي البدائي
- 3- أسباب انهيار النظام البدائي
- 4- النظام الاقتصادي العبودي
- 5- عوامل انهيار النظام العبودي

المحاضرة الثالثة: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى (القرن 5-15

الميلادي).....18

- 1- النظام الاقطاعي في العالم الغربي
- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنظام الاقطاعي
- أسباب انهيار النظام الاقطاعي
- 2- الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي
- الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي
- الحياة الاقتصادية في مرحلة تدهور المجتمع العربي الإسلامي

المحاضرة الرابعة: الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر.....28

1- العوامل التي تزامنت مع ظهور الثورة الصناعية

2- مظاهر ونتائج الثورة الصناعية

المحاضرة الخامسة: النظام الاقتصادي الرأسمالي.....32

1- خصائص النظام الرأسمالي

2- هيمنة الدول الرأسمالية قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

3- ظهور فضاءات للمجمعات الاستهلاكية

4- التطور الاقتصادي في أوروبا

المحاضرة السادسة: الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929.....39

1- التفسير النظري للأزمة الاقتصادية العالمية

2- أسباب حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية

3- نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية وأساليب مواجهتها

المحاضرة السابعة: النظام الاقتصادي الاشتراكي.....44

1- تعريف النظام الاشتراكي

2- أسس النظام الاشتراكي

3- عيوب النظام الاشتراكي

المحاضرة الثامنة: مؤتمر بريتن وودز ومؤسسات النظام النقدي الدولي.....47

1- مؤتمر بريتن وودز

2- مؤسسات بيرتن وودر

56.....المحاضرة التاسعة: الهيئات المنظمة للتجارية الدولية

1- الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة

2- المنظمة العالمية للتجارة.

65.....المحاضرة العاشرة: العولمة الاقتصادية

1- تعريف العولمة

2- أهداف العولمة

3- أدوات العولمة

4- انعكاسات العولمة على الدول النامية

71.....المحاضرة الحادية عشر: الأزمة المالية العالمية لعام 2008

1- تعريف الأزمة المالية وتسلسل وقائع الأزمات المالية

2- الفرق بين الأزمة الاقتصادية لعام 1929 والأزمة المالية 2008

86.....المحاضرة الثانية عشر: البلدان الصاعدة (مجموعة بريكس) BRICS

1- تعريف مجموعة بريكس ونشأتها

2- أهداف مجموعة بريكس

3- الخصائص الاقتصادية لمجموعة بريكس

4- إنجازات المجموعة والتحديات التي تواجهها

90.....قائمة المراجع

المحاضرة الأولى: ماهية الوقائع الاقتصادية

ظهرت الأحداث الاقتصادية منذ ظهور الإنسان على الأرض، أي منذ أن بدأ الإنسان يبحث عن أفضل السبل للسيطرة على الطبيعة. الإنسان يجوع فيبحث عن الأكل مستعملا وسائل الإنتاج فيبحث فوق الأرض (الزراعة) وفي باطن الأرض (ليستخرج المواد الأولية) وفي الجو (يصطاد الطيور) وفي البحر (الصيد البحري). كما يصنع الألبسة ويبني المساكن ويحتاج إلى الانتقال من مكان إلى آخر فيصنع وسائل النقل. ثم بدأ يحتاج إلى الاتصال فصنع وسائل الاتصال فطور الإنسان تقنيات جديدة للإعلام والاتصال (NTIC) حيث بدأنا اليوم نتكلم عن اقتصاد المعرفة. كما اجتهد الإنسان في وضع الأعمار الاصطناعية وطور أجهزة الحاسوب واستخدم أيضا الأنترنت والهاتف النقال، وهذه كلها وسائل استطاع الإنسان أن يخترعها ويطورها خدمة له.

1- ما المقصود بالوقائع الاقتصادية؟

الوقائع الاقتصادية هي عبارة عن أحداث نابعة من تصرف الأفراد أي سلوك الأفراد اتجاه ثلاث أمور الأساسية: اتجاه الإنتاج والتبادل والاستهلاك، ضمن عملية واعية ومنظمة يطلق عليها "النشاط الاقتصادي".

2- ما علاقة الوقائع بالاقتصاد؟

لم يأتي الاقتصاد من العدم، كما أن الاقتصاد غير مستقل وغير منعزل عن الظروف التي أوجدته. يقول C. Clark "إن الميزة التي يتميز بها علم الاقتصاد هي التنظيم الجاد لكل الوقائع الملاحظة، وفي وضع فرضيات استنادا على هذه الوقائع، والتنبؤ بنتائج جديدة منبثقة عنها. فيقوم الباحث الاقتصادي بتصنيف الوقائع ومحاولة تلخيصها في قوانين أو نظريات اقتصادية"، مما يؤدي بنا القول إلى أن الوقائع الاقتصادية تتكون من مجموعتين من المعلومات:

- معلومات تاريخية وصفية.

- معلومات إحصائية.

وعليه فالنظريات الاقتصادية، ما هي إلا نماذج مبسطة لوقائع وحقائق اقتصادية مركبة ومعقدة، ونتيجة لهذا التشابك للوقائع قد ينجم عند إعداد النظرية أخطاء أو مشاكل:

أولى هذه المشاكل تتعلق بالوقائع ذاتها، حيث قد تُفرغ الوقائع من محتواها.

أما المشكل الثاني الكبير فينجم عن سوء استعمال هذه النظريات، وتحميلها معاني متعددة ومرد ذلك إلى أخطاء في التشخيص الذي يؤدي إلى إعطاء العلاج غير الملائم (خطأ في التشخيص يؤدي إلى سوء العلاج).

فالنظريات تبنى أصلا من الأحداث التي وقعت، إلا أنها تخضع دائما للفحص والتدقيق والمقارنة مع كل الوقائع والحقائق المستجدة من أجل التأكد من صحتها واستمرار صلاحيتها.

من المتفق عليه أن علم الاقتصاد لم يظهر كعلم إلا في نهاية القرن 17 وبداية القرن 18، بعدما كان الاقتصاد عبارة عن حلول مبعثرة لبعض القضايا الخاصة، فأصبح له نظرة شاملة والتي ترجمت على شكل نظريات اقتصادية تعالج الظواهر الاقتصادية، وكان ذلك في بداية القرن 18 مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا. فتدخل مختلف فئات المجتمع بكل توجهاتهم الفكرية والعقائدية من فلاسفة ورجال دين ورجال سياسة في تأطير النشاط الاقتصادي، فانبثق عن ذلك بما أصبح يسمى بالاقتصاد السياسي للبحث عن الطرق الملائمة لحل المشكلة الاقتصادية المتعلقة بالفرد والأسرة والمجتمع والمؤسسة الاقتصادية حيث أصبحت كل هذه الأهداف ترمي إلى غاية أو هدف أسمى ألا وهو الوصول إلى تحقيق "سعادة الإنسان".

وبناء على ذلك يمكن القول أن الاقتصاد السياسي يحتوي على مجموعة من النظريات الاقتصادية، وكل نظرية تتشكل من مجموعة من القوانين الاقتصادية التي هي بدورها منبثقة من دراسة الواقع ومفسرة لحقائق وأحداث اقتصادية.

فالنظريات الاقتصادية ليست إلا تقريب أولي للواقع، لذلك عند استعمالها لحل المشاكل الاقتصادية يجب على الاقتصادي أن يأخذ الحيطة والحذر، كون أن النظرية الاقتصادية ليست لها صفة الثبات والاستقرار والاستمرار بحيث ما هو صالحا لفترة زمنية معينة قد يكون غير صالحا وغير مقبولا لفترة أخرى.

3- السياسة الاقتصادية:

لقد أدى التطور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان إلى تطور الفكر الاقتصادي وإلى تدخل الدولة من خلال دورها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

تواجه الفرد في حياته اليومية مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة كتخفيض قيمة العملة ورفع الضرائب ورفع الأجور ومنح القروض لتدعيم القدرة الشرائية من أجل الاستهلاك وغيرها من الإجراءات فكل ذلك يؤثر مباشرة على حياة الفرد، وكلها قرارات يتطلب فيها أن تكون منسجمة مع النشاطات الاقتصادية والتي تؤثر إذا على الإنتاج والتبادل سواء الداخلي أو الخارجي، وعلى الاستهلاك للسلع والخدمات وتساهم بالتالي في تراكم رأس المال.

وعليه فنحن بصدد الإشارة إلى السياسة الاقتصادية والتي هي بمثابة مخطط للدولة لفترة زمنية معينة لتحقيق غاية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهي عبارة عن تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وتأثيره من خلال أيضا السياسة المالية والسياسة النقدية وكذا السياسة التجارية. إلا أنه يتطلب هنا التمييز بين تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر كما هو في النظام الاشتراكي حيث الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتدخلها غير المباشر في النظام الرأسمالي حيث الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث يكون تدخلها في خمسة أمور من خلال مراقبتها الدائمة:

- للنمو الاقتصادي

- لنسبة التضخم

- لنسبة البطالة

- لاختلال ميزان المدفوعات

- وتدخلها عند حدوث الأزمات (الاقتصادية أو المالية).

4- الأسس التاريخية، النظرية والمنهجية للسياسة الاقتصادية:

ظهرت أولى التيارات الفكرية بين القرن 16 و 18 والتي أكدت وألحت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأكدت على بناء الدولة الإقليمية وحثت على القوة العسكرية والقوة الاقتصادية من خلال الحصول على المعدن النفيس "الذهب والفضة" وهي الثروة حسب ما كان سائدا في ذلك الوقت، حيث كان الاقتصاد في خدمة الأمير، فللحفاظ على هذه الثروة اتخذت الدولة عدة تدابير وإجراءات وذلك من خلال تشجيع للصادرات ومنع الواردات من خلال تقديم الإعانات والمساعدات ومن خلال الحواجز الجمركية، وإنشاء الشركات الاحتكارية وبناء أسطول بحري قويا وإصدار قوانين بحرية لفائدة المصدر مما أدى إلى ظهور تطور سياسي أحدثه كتاب الأمير والذي بين الأهمية الكبرى الذي يجب أن يأخذها الأمير أو الدولة في مجرى حياة الأفراد والأمم، كل ذلك أدى إلى تطور الذهنيات في العقيدة والفلسفة، حيث تدخل كل الأفراد في النشاط الاقتصادي من فلاسفة وجلال الدين ورجال السياسة، ونتج عن ذلك ما يسمى بالاقتصاد السياسي وهو البحث عن الطرق الملائمة لحل المشكلة الاقتصادية. هذه المشكلة المتعلقة بالفرد والأسرة والمجتمع والمؤسسة الاقتصادية وبالتالي فكل هذه الأهداف ترمي إلى هدف واحد وهو "سعادة الإنسان"، بمعنى هناك توازنات من خلال وسائل معيشية وفيرة. ومن ذلك نقول، من غير الممكن الفصل بين الاقتصاد والسياسة، أي أن رجل السياسة غير محايد، فكل القرارات والتدابير والحلول لمشاكل اقتصادية لها انعكاساتها السياسية.

5- أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

- تتبع حركة التغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من الوقوف على علاقات الإنتاج التي سادت فيها، إلى مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.

- تنمية القدرة على البحث والتحليل من خلال معرفة الأساليب والطرق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون عند دراسة المشاكل المطروحة، حيث أن معرفة التاريخ تمكننا من معرفة

الأفكار والطرق التي تستعمل في تفادي المشاكل وحلها في حالة حدوثها، وتطوير الأدوات والأساليب المستخدمة في ذلك.

- الاستفادة من تجارب وخبرات الأجيال الماضية في تحسين أوضاع الأجيال الحالية.
- استلهام السياسة الاقتصادية الناجعة التي تساعد على نقل سكان مجتمع ما من الفقر والجمود الى الغنى والتقدم والازدهار.

6- الفرق بين تاريخ الوقائع الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي

هناك علاقة وثيقة بين تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ الوقائع الاقتصادية، حيث أن هذا الأخير يحدد الإطار العام للمشكلة الاقتصادية أما الثاني يتولى إيجاد الحلول لها عن طريق استنباط النظريات واكتشاف القوانين ووضع السياسات التي تخدم المجتمع وتساعد على تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والطبيعية والمالية والبشرية.

المحاضرة الثانية: الوقائع الاقتصادية في العصور الأولى

لا يستطيع الانسان أن يعيش بمعزل عن العالم لذلك انتبه في بداية النشأة التاريخية الى ضرورة العيش في جماعة لقدرتها على مواجهة المخاطر وقسوة الطبيعة وذلك لتلبية ضروريات الانسان اليومية، والتي تطورت على مر الزمن، وقد مر تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان في العصور القديمة بنظامين أساسيين هما النظام البدائي والنظام العبودي.

1- مفهوم النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان معين، ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

2- النظام الاقتصادي البدائي: ويطلق عليه أيضا عصر المشاعية البدائية أو عصر ما قبل

التاريخ وهو أول نظام اقتصادي اجتماعي في تاريخ البشرية، وقد امتد إلى ما يقارب 19 ألف سنة.

1-2- مراحل النظام البدائي: يرتب هذا النظام إلى ثلاثة مراحل:

- مرحلة الوحشية: حسب فنون الإنتاج المستخدمة تنقسم هذه المرحلة بدورها إلى ثلاثة أطوار:
 - الطور الأول اعتمد على الجمع و التقاط الثمار والنباتات الطبيعية الغائية، ففي هذا الطور لم يفرق بين الإنسان والحيوان الوحشي إلا في التصرفات الإنسانية، أما الأدوات المستخدمة فكانت العصي و الحجارة.
 - بينما تميز الطور الثاني باحتراف صيد السمك واستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.
 - أما الطور الثالث فقد اتسم بالتوسع النسبي في الصيد والرقي في صنع القوس والسهم في الصيد وخاصة بعد اكتشاف النار ومعرفة أهميتها.

مرحلة البربرية: لقد تطور الفن الإنتاجي في هذه المرحلة نسبيا حيث لجأ الإنسان لتربية الماشية وزراعة النباتات ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية وري الزراعة ثم استخدام الآجر والحجارة في البناء، واتسمت نهاية تلك المرحلة باستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

مرحلة التمهيد الحضاري: وتعتبر هذه المرحلة هي الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدني أي نظام الرق كنظام أولي من النظم المدنية. وقد انتقل الإنسان خلال هذا التطور من حياة الترحال والعيش في مناطق متفرقة تسمح لو بتوفير غذائه إلى حياة الاستقرار.

2-2- عناصر النظام البدائي: وتتمثل هذه العناصر في النقاط التالية:

أولا: القوى المنتجة وتشمل:

أ - أدوات الإنتاج: تتمثل أدوات الإنتاج في الحصى والحجارة واتسمت بالبدائية والبساطة وظلت لمدة طويلة حتى سميت تلك الفترة الزمنية "بالعصر الحجري" ومع التطور اكتشف الإنسان المعادن واستطاع تشكيلها في صنع الأدوات المعدنية مما انعكست نتيجته في الزراعة وذلك باستخدام المحراث، وبجرت مساحات واسعة توصل الإنسان إلى طريقة ري تلك المساحات.

ب - فنون الإنتاج: كان لتقدم أدوات الإنتاج تأثيره على مبدأ تقسيم العمل حيث كان في بادئ الأمر قائما على أساس الجنس، الرجل في شؤون الصيد والحرب والمرأة في شؤون البيت والأسرة، وبظهور مبدأ تقسيم العمل، زادت إنتاجية العمل ثم ظهر التقسيم الاجتماعي الأول للعمل حيث تخصصت بعض القبائل في الزراعة والآخر في تربية الماشية ثم بمرور الزمن وازدهار صناعة المعادن تخصصت بعض القبائل الأخرى في صناعة أدوات الإنتاج كالمحراث وغيرها.

ثانيا: الإطار التنظيمي (العلاقات الاجتماعية والقانونية والسياسية)

أ - التنظيم الاجتماعي: بتزايد التكاثر السكاني انتظم الإنسان البدائي في تنظيم العشيرة على رباط الدم، ثم بتطور الزمن حلت الأسرة محل نظام العشائر وخاصة بعد معرفة الانتماء الأبوي.

ب - العمل: مع قساوة الطبيعة وبساطة أدوات الإنتاج اضطر الإنسان إلى العمال الجماعي والجهد المشترك وذلك للتغلب على مصاعب الحياة.

ج - التوزيع: نظرا لقلّة الإنتاج وبساطة أدوات الإنتاج كان توزيع الناتج على أساس مبدأ التساوي بين أفراد العشيرة ثم الأسرة.

د - الملكية: كانت هي الأخرى قائمة على أساس الجنس كفنون الإنتاج إذ كان الرجل يملك أدوات الصيد والمرأة تملك الأدوات المنزلية، أما فيما يخص أدوات الإنتاج التي تستخدم استخداما جماعيا فكانت ملكا جماعيا عدا الأدوات الحربية التي كانت تملك ملكية شخصية، إلا أنه في أواخر هذا النظام بدأت الملكية الخاصة في الظهور تدريجيا وذلك بحلول الزواج الفردي محل زواج الجماعة وباعتبار الأسرة الزوجية هي الوحدة الإنتاجية والاقتصادية.

كان الأساسي الذي يقوم له النظام البدائي هو الإشباع المباشر للحاجيات، فلم تكن المبادلة ونظام الأسواق أهدافا لهذا النظام، حيث أن نظام السوق ظل تقريبا مجهولا في هذه الفترة، أما نظام المبادلة فقد ظهر بعد مبدأ تقسيم العمل إلا أنه كان مبادلة جماعية تتم بين القبائل.

2-3- أسباب انهيار النظام البدائي وظهور نظام اقتصادي جديد: هناك عدة عوامل أدت

إلى نهاية النظام البدائي وظهور نظام اجتماعي اقتصادي جديد:

- **تقدم الفن الإنتاجي:** وخاصة بعد اكتشاف المعادن وتطور أدوات الإنتاج، وبالتالي أصبح العمل أكثر إنتاجية الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، وبهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة والذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (يشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية حيث بدأ زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لأفراد العشيرة، ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص).

- ظهور الملكية الخاصة: أدى بدوره إلى تقسيم العشيرة أولاً إلى أسر كبيرة ثم إلى وحدات عائلية صغيرة بالإضافة إلى تغيير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي حيث انفصل مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وأصبحوا يتولون المناصب الاجتماعية والسياسية وهو ما ساهم في نشوء الأسر الأرستقراطية.
- اتساع نطاق المبادلة: مما خلق فرص عمل جديدة وأدى إلى ارتفاع قيمة العمل البشري وضرورة الحاجة إلى قوة عمل جديدة.
- الحروب بين العشائر والقبائل: حيث كان أسرى الحرب يُقتلون بسبب ضعف ونقص وسائل الإنتاج حتى لا يكونوا عالية عليهم، لكن بعد تطور أدوات العمل أصبح الاحتفاظ بهم مجدي من الناحية الاقتصادية حيث كانوا يكلفون بالعمل الإنتاجي وخاصة أن قيمة العمل البشري كانت في حاجة ضرورية لزيادة الإنتاج، وهو ما أصبح يبرر عدم قتلهم والاكتفاء باستعبادهم.

العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الاقتصادي البدائي هي بنفسها العوامل التي أدت إلى ظهور النظام الاقتصادي العبودي أو ما يسمى بنظام الرق.

3- النظام الاقتصادي العبودي وهو ما يعرف بنظام الرق

بدأ تشكل نظام الرق عقب انهيار النظام البدائي أي منذ حوالي 3000-4000 قبل الميلاد واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد، ويعد أول نظام مدني في التاريخ يقوم على استغلال الانسان لأخيه الانسان ويتميز بالانقسام الطبقي.

3-1- خصائص النشاط الاقتصادي في ظل المجتمع العبودي:

- الملكية: شكلت طبقة العبيد الأساس الاقتصادي لعملية الإنتاج و الوسيلة الأساسية للثروات في المجتمع العبودي، فلم تعد المجموعة القبلية تعمل لسد حاجاتها الاقتصادية، بل أصبحت طبقة من المجتمع تعمل من أجل تحقيق فائض بالنسبة لطبقة الأسياد.

- **العمل:** تقسيم العمل على أساس طبقي اجتماعي إلى: عمل جسدي و آخر ذهني،

فالعمل الجسدي: تخصص له الأرقاء (العبيد) للإنتاج المادي، فقد اقتصوا في أعمال البناء والتشييد والمناجم وشق الطرقات...

في حين كان **العمل الذهني** من نصيب الأسياد الذين اقتصوا بالإدارة الحكومية والسياسة والفلسفة والشعر والأدب والفن، إلى جانب العمل الحرفي كذلك النشاط التجاري.

- **نمو القوى المنتجة:** عرفت وسائل الإنتاج تطوراً ملحوظاً في هذه المرحلة، بحيث اكتشف الإنسان الكثير من الآلات ووسائل البناء و التشييد والزراعة.

- ظهر في ظل نظام الرق تبادل البضائع الذي تحولاً متدرجاً إلى تجارة منظمة، ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية. وقد أدى تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة للسوق وتوسيع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية والثروة على حساب عمل الرقيق، وظلت الأرض الوسيلة الرئيسية للإنتاج. واعتمد النشاط الاقتصادي على الزراعة وتربية الماشية مع ظهور الإنتاج الحرفي، ومع تطور التجارة المنظمة ظهرت النقود التي بدأت تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مجتمعات الرق.

وقد عرف هذا النظام قيام مجموعة من الحضارات، ومثال على ذلك الحضارة المصرية القديمة التي مثلت أقصى ما بلغه التقدم الانساني في عصر ظهورها ونموها، الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية.

3-2- لمحة عن الحضارات عبر التاريخ

● الحضارة المصرية القديمة:

ترجع تلك الحضارة الى أكثر من 3000 سنة قبل الميلاد حيث كان "فرعون" يمثل الملك الذي يحكم البلاد والذي كان يجمع كل السلطات المختلفة في يده شاملة السلطات الدينية والسلطات الدنيوية. وبمعنى أكثر تفصيلاً فقد كانت مصر مقسمة إلى اقطاعات منفصلة ويحكم كل منها أمير،

وكان فرعون يحكم كل اقطاعات وكان يعتبر وقتها الإله أو أنه الإله بذاته مما أكسبه نفوذا روحيا وماديا لا حدود له، وكان النظام السائد في البلاد هو تدخل الدولة الكاملة في شؤون الأفراد وأنشطتهم المختلفة.

ومن أهم الأسس الاقتصادية التي صاحبت الحضارة الفرعونية يمكن أن نذكر ما يلي:

1. مبدأ الاحتكار المطلق للحاكم: فقد كان فرعون مصر هو الملك الوحيد للأراضي الزراعية وما تنتجه من حصتها الأساسية من المحصول.

2. التجارة الداخلية: كانت محددة النطاق وتمارس بشكل دوري كل اسبوع مثلا في اسواق القرية أو أسواق المدينة حيث يتم التبادل بين الافراد للمنتجات الغذائية والحيوانات الحية وبعض المصنوعات الخفيفة.

3. التجارة الخارجية: كان نشاط التجارة الخارجية يعتمد في قوته أو ضعفه على قوة مصر الحربية والسياسية، كما كانت تضعف وتنكمش مع ضعف السلطة الحاكمة أو انهيارها.

4. نظام الضرائب: فرضت الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر على أن تجني حصيلتها لصالح فرعون الحاكم.

5. النقود: مرت النقود في العصر الفرعوني بمراحل مختلفة يمكن ايجازها في:

- أولا: بداية الأمر لم تكن هناك نقود.

- ثانيا: بعد ظهور المعادن النفيسة أصبحت قيمة الاشياء توزن وتقيم على اساس سبائك الذهب.

- ثالثا: في شكل دراهم مصكوكة وقد حدث ذلك على وجه التحديد في عهد يوسف عليه السلام.

6. الائتمان: نشأ نظام الائتمان في مصر وارتقى على درجة مرتفعة وكان كثير من التحولات والصكوك المكتوبة تحل محل المقايضة أو الدفع الفوري في كثير من المعاملات ولقد زادت أهمية

المعاملات الائتمانية في ذلك الوقت أنه كان هناك كتبة يقومون خصيصا بكتابة الصكوك الائتمانية المتعلقة بالمتعاملين.

7. **الزراعة:** كانت الزراعة تعد مكانا رئيسيا بين الأنشطة الاقتصادية السائدة في مصر في العهد الفرعوني غير أن المزارعين كانوا يبذلون جهد أقل في الزراعة لوجود النيل ولكن يضطر الزارعون في الأراضي البعيدة عن النيل للقيام بتحطيم احاديد الأرض بالمحاريث أو عزفها أو القيام بأعمال أخرى.

8. **الصناعة:** تقدمت الصناعة المصرية القديمة في بعض المجالات تقدما هائلا يفوق في بعض الأحيان مستواه الحالي فليس في مصر وحدها بل على المستوى العالمي أيضا.

9. **فن الهندسة:** كان يرقى عند المصريين عن كل ما عرف في اليونان والرومان بل وعن كل ما شهدته مظاهر الرقي العصري في الفن الهندسي المعاصر.

10. **وسائل النقل والمواصلات:** اختلفت وسائل الانتقال باختلاف الطبقة المستخدمة لها وباختلاف الشيء المنقول.

11. **التخطيط:** من أبرز الأمثلة وأشهرها على الاطلاق على معالجة المشكلات والأزمات الصعبة الخطة المحكمة التي عرضها يوسف عليه السلام.

● الحضارة اليونانية:

عند الإغريق وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، وفي هذه المرحلة عرف الاقتصاد بأنه علم إدارة المنزل (اقتصاد عائلي)، وبالرغم من ازدهار الفلسفة والسياسة والأخلاق لدى الإغريق، فإننا لا نجد بناء فكريا متكاملا عن المشاكل الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الإغريقي كان عبوديا قائما على أساس الرق، وكانت السيطرة إلى العمل بشكل عام نظرة احتقار من طرف المفكرين، على العموم يمكن التماس معالم فكر اقتصادي لدى فلاسفة اليونان أمثال:

○ أفلاطون (374-427):

- تناول بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية وبوجه خاص في كتاب "الجمهورية" و"القوانين"، ويرجع أفلاطون سبب نشأة الدولة إلى اعتبارات اقتصادية، فحاجات الإنسان متعددة، ولا بد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات.
- دعا أفلاطون في "الجمهورية" إلى إقامة مدينة مثالية قوامها تقسيم العمل والاختصاصات والمزايا بين طبقات المجتمع، والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين، وقد قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات، تختص كل منها في تأدية عمل محدد حسب فكرته حول تقسيم العمل، فالحكيم يجب أن يترك لطبقة الفلاسفة والحكماء، ويدخل في طائفة الحكام أيضا النبلاء والمحاربون الذين يشكلون الطبقة الثانية، أما طبقة الحكوميين فتتضمن العمال اليدويين والزراعيين والصناع.
- وتجدد الإشارة هنا أن فكرة تقسيم العمل عند أفلاطون ليس داخل العملية الإنتاجية كما دعا لذلك آدم سميث لاحقا، بل بين فئات المجتمع المثالي، لأن العملية الإنتاجية أصلا لم تكن متسعة حتى تقتضي التقسيم.
- ويدعو أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث والأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر لديهم الرغبة في الاستمرار في أداء والحفاظ على المصلحة العامة، لأن من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية والرغبة في توريث الأولاد. بينما أكد في المقابل على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع والحرفيين والمزارعين لأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة.
- يعتبر الرق عند أفلاطون عنصر دائم وضروري لبقاء الإنسانية.

○ أرسطو (322-384):

- في إطار الفكر الإغريقي ينفرد أرسطو طاليس بمقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية وقد ضمن أرسطو أفكاره الاقتصادية في كتابه القيم السياسات الذي وقف فيه وقفات تحليلية عميقة لبعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعتبر لدى البعض أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته "ببذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، بل يذهب البعض إلى أبعد من ذلك بالقول أن الفضل يرجع لأرسطو في دفع علم الاقتصاد دفعة قوية ولأول مرة في التاريخ الإنساني، ليصبح علما مستقلا عن العلوم الفلسفية والمنطقية التي سادت في عصره.

- ويرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات وإشباعها عن طريق الحصول على الأموال، غير ممارسة الزراعة والصناعة وتربية المواشي والصيد، إلى جانب التجارة. ويعتقد أرسطو أن العائلة هي الوحدة الإنتاجية التي تعمل على تحقيق اكتفائها الذاتي.

- أقر أرسطو حق الملكية الخاصة منددا بما ذهب إليه أفلاطون، وبهذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية، وقد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاثة براهين:

- أ- الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية.
- ب- الملكية تؤدي إلى الارتقاء والنهوض بالذات البشرية.
- ت- الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى إليه النفس البشرية.

- ث- ويرى أرسطو أنه من الممكن التوفيق بين المصالح الخاصة والعامّة، وأنّ البواعث الشخصية هي من أقوى البواعث وقد تكون من أهمّ الأسس لتحقيق المصلحة العامّة، كما رفض فكرة إلغاء الأسرة.
- ج- كما ناقش أرسطو موضوع النقود من حيث نشأتها فهي ظهرت نتيجة عيوب المقايضة، ومن حيث وظائفها باعتبارها الوسيلة الطبيعية للتبادل ومخزن للقيمة. بطريقة تحليلية تشبه الطرق الحديثة.
- ح- كما فرق أرسطو بين قيمة الاستعمال التي تعني منفعة الشيء للمستهلك، والقيمة المبادلة التي تهدف إلى تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها ببعض. وفيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد اهتم أرسطو بتحديد فكرة الثمن العادل بالرجوع إلى اعتبارات أخلاقية، ولهذا السبب أدان أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية وغير عادلة.
- خ- كما تطرق أرسطو إلى موضوع الربا، فانتقده أشد انتقاد فالنقود عنده لا تلد نقود، أي أنها غير منتجة لذاتها، ولذلك فإن الفوائد مذمومة أخلاقياً، لأنّ الربا أشد الطرق مجافاة للطبيعة البشرية.
- د- يتفق أرسطو مع أفلاطون حول قضية العبيد، ولا ينادي بإلغاء الرق إذ يعتبره جزءاً لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم، بل هو نوع من الملكية الخاصة، ويضيف بأنه لا مناص من وجود فئة من الناس قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين.

• الحضارة الرومانية:

يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المأمون، ثم الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي.

بالنسبة للزراعة بدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق.

وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، واخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع.

وأدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور الرأسمال النقدي الربوي، والأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة، بدؤوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

أما بالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب حيث كان البنيان الطبقي يتألف من:

- طبقة النبلاء (الأشراف) وطبقة الفرسان.

- طبقة العامة وطبقة العبيد.

3-3- العوامل التي أدت إلى انهيار نظام الرق:

- ظهر صراع طبقي أدى إلى انهيار النظام العبودي، وتعتبر الانتفاضات المسلحة التي شنها العبيد ضد السادة من أهم أشكال النضال والتي كان على رأسها ثورة "سبارتاكوس".

- حرب القبائل الجرمانية ضد الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع والخامس الميلادي وذلك نتيجة سخطهم عن النظام الاستبدادي الحاكم في روما ونتيجة للصراع بين الملاكين الكبار والفلاحين الأحرار.
- الفتح الإسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط والذي كان فاصلا لنظام الرق وهكذا فإن سقوط روما كإمبراطورية سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودي بشكل كلي.

وعليه يمكن استخلاص ما يلي:

إن الهدف الذي كانوا الأفراد يسعون إليه في العصور البدائية القديمة هو إشباع حاجاتهم مباشرة، في ظل مجتمع لا يسوده أي طابع طبقي، ومع تطور الحياة الاقتصادية أخذ يظهر نظام الرق الذي اعتبر أول شكل من أشكال الاستغلال في التاريخ، وعرف أيضا أكبر الحضارات لكن بنهاية العهد الروماني كان من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات أو تمحي آثار ذلك النظام، إلا أنه حدث العكس، حيث أن النظام الطبقي قد امتدت جذوره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني، فترة تكوّن العلاقات الإقطاعية أي بداية تطور النظام الإقطاعي.

المحاضرة الثالثة: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

(القرن 05 الميلادي إلى القرن 15 الميلادي)

لقد امتدت الفترة التي يطلق عليها "العصور الوسطى" من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس إلى سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر، أي أنها تشمل ألف سنة تقريبا. وقد شهدت تلك المرحلة انبثاق حضارتين شملتا معظم أنحاء العالم هي الحضارة المسيحية في أوروبا والحضارة الإسلامية التي بدأت من الجزيرة العربية، مما دفعنا إلى دراسة الوقائع الاقتصادية في أوروبا والنظام الاقتصادي السائد آنذاك والذي سمي بالنظام الاقطاعي، والوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي، وهذا ما سنعرضه بالتفصيل من خلال هذا الفصل.

1- النظام الاقطاعي في العالم الغربي

1-1- ماهية النظام الاقطاعي

- **تعريفه:** توجد وجهات نظر مختلفة لدى الباحثين في تعريف النظام الاقطاعي، لكن مهما كثرت التعاريف واختلفت فإنها تؤدي إلى صيغة واحدة هي: **تجزئة الملكية والسيادة.** ورغم اختلاف التعاريف إلا أنها اتفقت على العناصر الجوهرية التالية: **السيد، التابع، الاقطاع.** فالنظام الاقطاعي هو نظام اقتصادي سياسي واجتماعي يعتمد أساسا على الأرض الزراعية والتجزئة في كل شيء، ويرتبط كل الارتباط بالأرض التي كان يهبها الامبراطور للملوك والنبلاء وهكذا لتصل إلى رقيق الأرض في أسفل السلم الاقطاعي.

- **نشأته:** امتد من القرن الخامس ميلادي حتى نهاية القرن العاشر، وقد أدى توسع الفتوحات الإسلامية إلى عزل أوروبا والتأثير على تجارتها وتفكيكها وخاصة بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية سنة 476 م إلى مجموعة من الدويلات والمدن والمقاطعات، وشكلت هذه الأخيرة الإطار العام للنشاط الاقتصادي في هذه المرحلة، فقد سادت وظهرت العديد من المقاطعات المتنافرة والتي عرفت بممارسة اقتصاديات مغلقة تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي. حكم

كل منها أحد الأمراء (النبلاء) مما استطاعوا فيما بعد الحصول على سلطات واسعة ساعدت على استقلالهم عن السلطة المركزية، وفي داخل تلك الممالك الصغيرة، بدأ الفلاحون الصغار يتنازلون عن أراضيهم للنبلاء وكبار الملاك تخلصاً من أعباء الديون والضرائب، الأمر الذي سهل لأمرء الإقطاع سيطرة أشد في مقاطعاتهم، وهذا بدوره أعزاهم ودفعهم للتنازل فيما بينهم عن النفوذ والسلطة فشبت الحروب الأهلية بين المقاطعات وانقطعت العلاقات التجارية فيما بينهم. لهذا أخذت كل مقاطعة تأخذ بسياسة الاقتصاد الاكتفائي مما أطلق عليه الاقتصاد المغلق.

وعموماً تشكل النظام الاجتماعي والسياسي الأوروبي في هذه المرحلة من ثلاثة تنظيمات أساسية طبعت شكل الحياة الاقتصادية وأثرت عليها، هي:

- الكنيسة: مؤسسة وحيدة كان لها أكبر أثر على هذه المرحلة التاريخية في أوروبا، كما أنها شكلت عقيدة واحدة صبغت كافة مجالات الحياة من فكر واقتصاد وفن وسياسة، وطبقة واحدة ممثلة في الرهبان كانت لها الزعامة السياسية والاجتماعية على كافة فئات المجتمع.
- الإقطاعية: هي تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي تحكمها طبقة النبلاء أو الطبقة الإقطاعية، تمتلك قطعة أرض تقوم على استثمار أرضها، و استغلال الفلاحين الذين يمارسون النشاط الفلاحي لتلبية حاجيات الإقطاعي و حاجياتهم مقابل حماية الإقطاعي لهم.
- المنظمات الحرفية: طابعها الأساسي كان مزاجاً بين المفاهيم الدينية و الاجتماعية و المهنية، و هي عبارة منظمات عملت على إيجاد قوانين صارمة تتعلق بالتدرج في المهنة و كفاءتها، كما عملت على تحقيق التماسك و التعاون الاجتماعي بين أعضائها، تدعمه تعاليم الديانة المسيحية، كما أنها تخضع في كل نشاطاتها لتعاليم الكنيسة.

1-2- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنظام الإقطاعي

- كان الهيكل الاقتصادي مبني على الزراعة حيث اعتبرت الزراعة المصدر الأساسي للثروة.
- ظهور ما يسمى بالأقنان وهم عبيد الأرض حيث يرتبطون بصفة أبدية بأرض السيد ويدفعون له ضرائب تسمى الربيع ويقدمون له خدمات شخصية وعمل يسمى سخرة، ويختلفون عن العبيد في كونهم لديهم بعض الحقوق فهم يعملون جزءا من الوقت لحسابهم الخاص ومن ثم زيادة الإنتاج.
- أن القانون الأساسي للاقتصاد في ظل عصر الإقطاع يكمن في إنتاج مقدار فائض من المنتج لسد حاجة الإقطاع السادة وعلى أساس الملكية الإقطاعية للأرض والملكية المحدودة للفلاحين.
- تركز زراعة الأرض على نظام الحقلين أو الثلاث حقول، فالأرض الزراعية الخاصة بالقرية كانت تقسم إلى حقلين أو ثلاث حقول كبيرة بهدف تحقيق راحة الأرض كل سنة، واتبع الفلاحون نظام الدورة الزراعية الثلاثية في الحقول الخصبة والدورة الثنائية في الحقول الأقل خصوبة.
- تقدم الفن الإنتاجي عن ذلك الذي كان سائدا في الأنظمة السابقة، فقد عم استخدام المحراث الحديدي والأدوات الأخرى للزراعة فضلا عن التوسع في استخدام قوى الحيوان في الإنتاج واستخدام بعض قوى الطبيعة كطواحين الماء والهواء.
- قيام النظام الحرفي في المدن، حيث لم تكن المدينة تلعب دورها الرئيسي في الاقتصاد. لكن مع الزمن أخذت تنمو العلاقات الاقتصادية بين الولايات مما زاد في توسع السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف.
- إن التقسيم الطبقي ينقسم إلى الإقطاع والفلاحين في الريف والمناطق التي تعيش في ظل الأنظمة الإقطاعية ويمثل النبلاء وطبقة رجال الدين والكنيسة أكبر إقطاعي العصور الوسطى، وفي المدن هناك أثرياء التجار والحرفيين والملاكين.

- السلطة الكبيرة للكنيسة حيث ازدادت ممتلكات الكنيسة من الأرض وأصبحت تمتلك سلطة دنيوية كبيرة إضافة إلى سلطتها الدينية، إلى جانب إخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الإنساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين.

1-3- ظهور النظام الحرفي

حتى يكون موضوعنا أكثر وضوحاً، يجب أن نتطرق إلى أنه يمكن تقسيم القطاعية إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** والتي امتدت من القرن الخامس إلى غاية القرن الحادي عشر وقد تميزت باندثار معالم المدينة واتساع رقعة الريف الزراعي وكان فيها الاقتصاد مغلق يستهلك فيه الأفراد ما ينتجون وينتجون ما يستهلكون.

- **المرحلة الثانية:** التي امتدت من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر تحول فيها الاقتصاد من اقتصاد يقوم أساساً على الزراعة إلى اقتصاد يقوم أساساً على النشاط الحرفي، ومن اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح يقوم على المبادلة مع الخارج باستخدام النقود كوسيط للمبادلات.

وكان لظهور النظام الحرفي أسباباً عديدة منها:

- الهجرة الريفية ونشأة المدن الحرة حيث أن زيادة السكان وهجرة الفلاحين الأقنان ظهرت مدن جديدة متميزة بنشاطها الحرفي.

- ظهور الاقتصاد النقدي وتحول الزراعة إلى زراعة المحاصيل النقدية التي تنتج أساساً بغية الاتجار والبيع في الأسواق.

- اتساع التجارة وزيادة الثروة المتاحة في الوقت الذي تزايدت فيه حاجة الأمراء إلى الأموال لمواجهة نفقاتهم المستمرة والمتزايدة.

- الحروب الصليبية والتي أدت بدورها إلى إضعاف سلطة أمراء الإقطاع من ناحية وتشجيع التجارة بين الغرب والشرق من ناحية أخرى.

● خصائص النظام الحرفي

تميز النظام الحرفي بالخصائص التالية:

- تكوين النقابات الحرفية حيث تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (بممارسة النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) حيث كانت تسمى بالنقابات الطائفية، فكانت لكل حرفة نقابتها الخاصة بها مهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات بتحديد الأسعار والمحافظة عليها، وتحديد عدد العمال في كل حرفة والإشراف على الإنتاج وضمان جودته، كما تضمن انتقال الأجير إلى صاحب حرفة مستقلة بمجرد امتلاكه للمهارة وانضمامه لنقابة الحرفيين وضمان الحق له في العمل في تجارة التجزئة .
- تمثل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من طرف الحرفي الميزة الأساسية في هذا النظام، ويضمن له حق هذه الملكية نقابة الحرفيين المنتمي إليها.
- تحدد عوامل الإنتاج أولاً في مكان العمل الذي يمثل محل لمزاولة الحرفة في أحياء مخصصة في المدن إضافة إلى الحرفي والأجير الذي يعمل معه وأدوات الإنتاج والمواد الأولية التي يتحصلون عليها من طرف وسيط وهو التاجر.
- كانت الفوارق في الدخل قليلة بين أصحاب الحرفة والأجراء، إضافة إلى عدم وجود فوارق طبقية بين التاجر وصاحب الحرفة والأجير عنده.
- تميز الفن الإنتاجي بالبساطة لاقتصره على استخدام الأدوات اليدوية، مما أدى إلى عدم تطوره وبطء التقدم التكنولوجي. وقد ساعد على هذه الظاهرة الأخيرة تدخل الطوائف المهنية لتحديد الكميات المنتجة وأساليب الصناعة.

1-4- أسباب انهيار النظام الاقطاعي والحرفي

- القضاء على طبقة الأشراف والأسياد.
- نمو المدن كمراكز تجارية داخل الاقطاعات وظهور الدولة القومية (في كل من إنجلترا، البرتغال، اسبانيا، فرنسا، السويد وهولندا) وانتعاشها مما أدى الى انتقال كبار الاقطاعيين للمدن وممارستهم للنشاط التجاري.
- ازدياد عدد السكان ولم تعد الحرفة الضيقة في المجتمع الاقطاعي تستجيب لضرورات التطور لتلبية طلبات السوق الاقتصادية.
- الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية.
- التطور الفكري والإصلاح الديني.
- تطور النظم النقدية.

وعليه يمكن إجمال هذه العوامل في العوامل الداخلية لأوروبا والعوامل الخارجية

العوامل الداخلية:

- هروب الأقدان من الرف إلى المدينة وتحويلهم إلى أجراء
- انتشار استخدام النقود بما تحمله النقود من وظائف
- ظهور طبقة جديدة في المجتمع وهي طبقة التجار التي تراكم بيدها رأس المال

العوامل الخارجية:

- الاكتشافات الجغرافية التي حدثت في القرن الخامس عشر (اكتشاف أمريكا بكل ما تزخر به من موارد معدنية ثمينة كالذهب)
 - الحروب الصليبية التي وضعت الغرب في مواجهة مع الشرق والتي سمحت بفتح ممرات تجارية.
- كل هذه العوامل أثرت على التركيبة الاجتماعية داخل أوروبا بعد تراكم رأس المال العائد من التجارة.

2- الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي

لم يوجهوا مؤرخي التاريخ الإسلامي أية عناية تذكر للنواحي الاقتصادية في الفترة منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصور الوسطى، وما زالت المعلومات عن اقتصاديات الدول الإسلامية في تلك العصور محدودة تماما مقارنة بالمعلومات المتوافرة عن اقتصاديات أوروبا في نفس الفترة. ولكن اتفقوا على أنه وفي الوقت الذي كانت تعيش فيه الدول الأوروبية في ظل النظام الاقطاعي وما رافقه من تردي في أوضاعها الاقتصادية، عاش العالم الإسلامي فترة من الازدهار لم تكن وليدة الصدفة وإنما كانت نتيجة لمجموعة من السياسات التي اتبعتها سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ومن تبعوه.

2-1- الحياة الاجتماعية والاقتصادية قبل ظهور الإسلام

أطلق على الفترة ما قبل الإسلام بالجاهلية وهو تمييز لحال العرب قبل الإسلام عن الحالة التي آلا إليها بظهوره وكانت القرون السابقة لظهور الإسلام تتميز بعدة خصائص اقتصادية منها:

- كان النشاط الاقتصادي يقوم على المشاركة الاقتصادية في الموارد المتاحة من المياه والأرض والمراعي وينتفع كافة أفراد القبيلة من ثروتها، بحيث يأخذ كل شخص بقدر حاجته ويعمل الجميع على تنمية الثروة.
- كانت وسائل الإنتاج بدائية بسيطة كالقوس والسهم والشباك... إلا أنها بدأت تعرف تطورا حيث توسعت أعمال الري وازداد الإنتاج الزراعي.
- كان نشاط الغزو جلب الثروة وتقسيمها أحد أركان البناء الاقتصادي في تلك الفترة.
- كانت التجارة النشاط الاقتصادي الرئيسي في شبه الجزيرة العربية وكان للعرب أسواقهم الشهيرة. أما الصناعة فكانوا يعيدون عنها كل البعد حيث كانوا يعتمدون على غيرهم في القيام بالحرف الصناعية مثل الروم أو الفرس.

2-2- الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد ظهور الإسلام

- تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة

قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته مع أصحابه الى المدينة بمحاولة التغلب على الصراعات الداخلية التي أفست الحياة الاقتصادية لسكانها العرب وأدت الى احتكار اليهود لمجالات التجارة والصناعة فيها. وذلك بوضع أساس جديد لتنظيم البناء الاقتصادي في المدينة تمثلت أهم معالمه وركائزه في ما يلي:

- التوزيع العادل للدخل والثروة: عن طريق المساقاة، والزكاة، والصدقات الاختيارية والقرض الحسن.

- تنظيم وتنمية النشاط الإنتاجي: عن طريق الحث على العمل وتحريم الكسب الحلال، وكذا إقرار الملكية الخاصة مع تجديد إطار الملكية العامة (الماء، النار، الكلاً: والكلاً هي أرض الرعي التي يأكل منها الحيوانات).

- تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة: ولكي تكون السوق سوقاً للمنافسة الحرة يجب أن تقوم على أربعة أسس رئيسية هي: حرية الدخول والخروج من السوق، عدم الغش، عدم الاحتكار، والرقابة المستمرة على نشاط السوق حتى لا يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية.

- الزراعة: أشارت الدراسات التي تناولت طرق الزراعة والأدوات والوسائل التي استخدمت فيها في المنطقة العربية الى أن العرب لم يحسنوا طرق العمل الزراعي وكانت الأدوات متخلفة مقارنة بالزراعة في أوروبا في تلك العصور، سرعان ما ظهر التقدم في العهد العباسي ووسعت السوق في الدولة الإسلامية بنمو المراكز الإنتاجية الزراعية وتطورت الزراعة بعد ادخال الاستصلاحات والأسمدة وتحسين تقنيات الري، واتسعت أكثر بإدخال زراعة القطن في الحقول السورية والأرز في الحقول العراقية، كما انتشرت زراعة قصب السكر والتمور والتوت، كما توسعت تربية الخيول والحيوانات الأخرى لتلبية حاجات السوق الواسعة.

- **الصناعة:** عرفت المنطقة العربية في العصور الوسطى انتعاشا في النشاط التجاري والنشاط الصناعي الحربي، كانت العلاقات الاقتصادية قبل فترة الفتوحات محدودة نسبيا، تقتصر على البضائع الكمالية أما بعد الفتح الإسلامي خاصة في العهد العباسي فقد توحدت العديد من الأقطار وبالتالي ازدياد حجم التجارة والتبادل بينها، وتنوع البضائع المتبادلة نتيجة تحسين وسائل الغزل، ونسيج القطن، والحريز وصناعة الزجاج والزيوت والعمطور والصابون والمرام والجلود، والسجاد والأواني والسيوف، كذا تصدير مختلف المواد الأولية الى العالم.
- وقد اهتمت الدولة بشكل ملحوظ بإنشاء الطرق وصيانتها وحمايتها لتمكين من ربط عاصمتها بأحاء الدولة الإسلامية المختلفة وبالعالم الخارجي، وكان التعامل اما بالمقايضة أو بالنقد المباشر.
- **النقود:** عرفت الإمبراطورية الإسلامية تدفق كميات كبيرة من الذهب من مناطق الذهب المجاورة (مناجم الذهب غرب السودان)، وأصبح انتاج مناجم الذهب أحد أهم العناصر التي حرصت عليها الإمبراطورية الإسلامية خاصة في العهد العباسي، كما فتحت الجيوش معظم مناطق مناجم الفضة في آسيا الوسطى وصاحب تدفق كل من الذهب والفضة الى اصدار كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية وقد تميز الدينار الإسلامي في القرن التاسع بنوعيته الممتازة لارتفاع نسبة الذهب والفضة في خليطه من جهة والى ارتفاع المهارة الفنية للسكاكين المسلمين للعملة.
- **الصيرفة:** ظهر العمل المصرفي بشكل محدود في بداية الأمر لكن أخذ في التوسع خلال القرن الثالث هجري، وجاء التوسع في العمل المصرفي وعمليات الائتمان استجابة للتوسع الكبير في النشاط التجاري بين أطراف الدولة ومع الدول الأخرى وكذلك استجابة للحاجة الملحة لوجود مكان آمن لإيداع الأموال مع ضمان سرية التعامل. وأصبح بعد ذلك العمل المصرفي من الممارسات الضرورية في الأسواق الإسلامية لأنه يعمل على تسهيل التبادل وتوسيع النشاط التجاري.

2-3- الحياة الاقتصادية في مرحلة انهيار المجتمع العربي الإسلامي

في القرن العاشر ميلادي بدأت حالة الضعف في الدولة العربية الإسلامية، وبقيت الأوضاع في الدولة العباسية تتدهور الى أن بدأت تشن عليها الحروب الصليبية ثم غواها المغول وأنهوا الحكم العباسي، وبدأت بعدها إدارة الدولة الإسلامية تستقر عند العثمانيين لينشئوا حضارة امتدت من القرن الرابع عشر الى غاية القرن التاسع عشر، اهتمت في بدايتها بأساليب الجباية والمالية العامة، لكنها لم تهتم بأحوال الناس اقتصاديا بسبب تركيزها على الشأن العسكري وزيادة انفاقها عليه فتدهورت ماليتها مع مرور الوقت وزادت مديونيتها، ولكن بداية من النصف الثاني من القرن الخامس عشر تمكنت الدولة العثمانية من احداث نهضة اقتصادية قوية شملت الصناعة والتجارة والزراعة، وأقامت أوراقا نقدية لأول مرة في تاريخ البلاد الإسلامية، الى أن بدأ تفككها تدريجيا بعد ذلك وفقدت قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وبناء على ما تقدم يمكن استخلاص ما يلي:

لم يكن الانتقال من النظام العبودي الى المرحلة الاقطاعية انتقالا مفاجئا، ولم يكن يتطلب ثورة إنتاجية وفكرية بالمعنى الصحيح، لكن الانتقال من المرحلة الاقطاعية الى المرحلة التي بعدها والتي سميت بالرأسمالية كان انتقالا حاسما فقد طرأ على شكل الإنتاج تحول جذري طويت من خلاله كل المراحل السابقة التي تعرفنا عليها سابقا لتبدأ مرحلة جديدة سيطرت على العالم ولا زالت تسيطر الى حد الآن.

المحاضرة الرابعة: الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر

لقد عرفت أوروبا تحولات كبيرة إثر أحداث اقتصادية هامة. بدأ كل ذلك من انتقال النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي وصولاً إلى أكبر حدث المتمثل في الثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا وتحديدًا في بريطانيا، وقد بينت هذه الأحداث أن أغلب استنتاجات الأفكار القديمة كأفكار التجاريين والفيزيوقراطيين كانت بجانب للصواب وبعيدة عن الواقع العلمي، حيث انطلق التجاريون من أن الثروة تتمثل في المعدن النفيس "الذهب والفضة" وأن مصدر هذه الثروة هي التجارة. كما أن للفيزيوقراطيين رأياً آخرًا في الثروة واعتبروا أن الأرض مصدر للثروة وأن المنتجات الفلاحية هي الثروة. وبعد ذلك ظهرت الحاجة إلى مدرسة تحلل وتفسر وتعطي معنى لما حدث ولما سيحدث (وكان ذلك مع بروز الصناعات الجديدة وتطور المبادلات الدولية ثم العلاقات الاقتصادية الدولية). فكانت نشأة مدرسة الاقتصاد الحر التي تعتبر السند الأساسي الذي بني عليه علم الاقتصاد والمحدد لقوى التطور الاقتصادي والمفسر لمصادر القوة والثروة.

أولاً - العوامل التي تزامنت مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وتحديدًا في بريطانيا:

تتمثل الأحداث التي تزامنت مع ظهور الثورة الصناعية فيما يلي:

1- العوامل الفكرية والسياسية: تتمثل العوامل الفكرية والسياسية خاصة في مساهمات كل من

فولتير Voltaire، جون جاك روسو J.J. Rousseau، و ديدرو Diderot.

- جاء فولتير بأفكار جديدة دعا فيها إلى اعتناق الحرية والمتمثلة في حرية الفكر المطلق والتي أدت إلى فكرة الديمقراطية وهي سيادة الشعب واحترام الرأي والرأي الآخر، وعليه فقد كان لهذه الأفكار انعكاسات كبيرة على الحياة الاجتماعية والسياسية.

- كما أن روسو وهو صاحب "العقد الاجتماعي" فقد جاء بفكرة "العقلانية" أو "الرشادة" la rationalité، والتي تتمثل في عملية تقييم ثم اختيار الحلول المناسبة

وبشكل عقلائي ضمن مجموعة من الحلول المطروحة وذات الطابع الاقتصادي، كالعقلانية في الإنتاج والمتمثلة في تخفيض التكاليف ورفع المردودية. وهو من دعاة المذهب الحر "دعوا المنتجين يعملون فإذا أخطأوا سيفلسون"، فالسوق هو الذي يجازي من أحسن العمل ويقصي من أساء العمل والتقدير، وعليه فالسوق هو المحك الرئيسي للنجاح أو الفشل في المشاريع، وهو ركيزة النظام الرأسمالي الليبرالي والتي أدت إلى فكرة التوازن والانسجام بين الإنسان والطبيعة وهي التي أنتجت النظام الطبيعي الذي هو بدوره ركيزة النظام الليبرالي.

- أما **ديدرو** صاحب فكرة "الفردانية l'individualisme" التي أدت إلى فكرة "حرية المبادرة الفردية" la liberté d'initiative حيث أصبح الفرد هو الموضوع، فمتى توفرت للفرد حرية الفعل سيبادر بالعمل والقيام بمشاريع اقتصادية فتتجسد على أرض الواقع أفكاره وتصوراتهِ وتحقق رغباته.

هذه هي الركائز الفكرية والسياسية التي اعتمد عليها جيل الثورة الصناعية والتي كانت يُرى فيها المثل الأعلى لسعادة الفرد ورفاهية الدولة، لذا فالاقتصاد هدفه خدمة وسعادة الفرد المادية والمعنوية.

2- العوامل الاجتماعية: ترتبط العوامل الاجتماعية بعاملين أساسيين.

1- زيادة عدد السكان: لقد تزايد عدد السكان في بداية القرن الثامن عشر في أوروبا، ويرجع ذلك إلى تحسين الوضع الصحي ومقاومة الأمراض المعدية، مما أدى إلى تقليص عدد الوفيات.

2- زيادة الطلب: إن زيادة الطلب على مختلف المنتجات أدى إلى زيادة النشاطات الاقتصادية، فزيادة الطلب على المواد الغذائية أدى إلى زيادة الإنتاج الغذائي، وبالمثل فإن زيادة الطلب على الألبسة أدى إلى تطور قطاع النسيج. كما أنه لتحسين ظروف العيش من خلال بناء السكنات أدى إلى تطور قطاع البناء وكذلك الحاجة للتنقل

فقد أدى إلى تطور وسائل النقل (نقل الأشخاص والبضائع عن طريق البر والبحر والجو)، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد تطورت وتحسنت ظروف العمل (كالعطل السنوية مدفوعة الأجر، وتحديد ساعات العمل، وتحسين الأجور ..). نتج عن ذلك زيادة الطلب في السوق على السلع والخدمات وخاصة السلع الصناعية، مما أدى كل ذلك إلى دفع عجلة النشاط الاقتصادي إلى الأمام وبقوة.

3- العوامل الفنية والتقنية:

تعتبر الاكتشافات والاختراعات هي التي دفعت عجلة الثورة الصناعية إلى الأمام، كاختراع آلة النسيج، وصناعة الحديد والصلب باستعمال الفحم التي أنتجت السكك الحديدية، إنتاج الكهرباء، وكان للآلة البخارية في استعمال القطارات كوسيلة للنقل، ثم اكتشاف المحرك ..). كل ذلك كان بفضل جهودات جبارة وابتكارات علمية عرفها التاريخ.

4- الاستعمال العقلاني للعمل:

ما ميز الصناعة في ذلك الوقت هو استعمال طرق جديدة في العمل على يد كل من هنري فايول وتايلور، الذين اقترحوا التوزيع العقلاني للعمل والتنبؤ عند اتخاذ القرارات للحصول على أحسن مردودية للعمل، كان الأمريكي تايلور هو صاحب التنظيم العلمي للعمل، اقترح العمل الآلي الميكانيكي لتقليص الوقت والمشقة وانتقال العامل من خلال حركة منظمة، مما أدى إلى إنتاج منتجات ذات الاستهلاك الواسع بأقل تكلفة.

ثانيا- مظاهر ونتائج الثورة الصناعية:

1- مظاهر الثورة الصناعية:

بفضل هذه الاكتشافات والاختراعات تحسنت وسائل الإنتاج وتحولت الحرف اليدوية والآلة البسيطة إلى صناعة متطورة ومن نتائج هذا التحسن تحسن الإنتاج كما ونوعا وزيادة الإنتاجية

وتقليص الوقت المخصص للإنتاج وكل ذلك أدى إلى تخفيض التكاليف وبالتالي تخفيض الأسعار وبصورة متوازية ومع تقدم الصناعة كان هناك تقدما بارزا في المرافق العمومية وخاصة في مجال المواصلات حيث كان الاكتشاف الكبير لخط السكك الحديدية، إلى جانب هذا التقدم الذي يقود إلى السرعة في إنشاء خطوط المواصلات أدت إلى انخفاض أسعار الشحن والنقل مما ساعد على انخفاض سعر التكلفة للسلع المنتجة والمرسلة من مكان إلى آخر كما انعكست آثار الثورة الصناعية على التجارة في التبادل الداخلي والخارجي، الأسواق الداخلية قد اتسعت وكبرت بحيث استطاعت أن تستوعب هذه الزيادة الكبيرة في الإنتاج.

كما توسعت في القرن الثامن عشر 18 المستعمرات التي أصبحت أسواقا جديدة للمنتجات، وأصبحت كذلك مصدرا للمواد الأولية والطاقة، ولعل المثال التقليدي لذلك يتمثل في زراعة القطن في الهند ومصر، حيث يتم استيراد بريطانيا لهذا المحصول ليتم تحويله في مصانعها ويعاد بيعه من جديد.

2- نتائج الثورة الصناعية والنظام الاقتصادي الرأسمالي.

أفرزت الثورة الصناعية نظاما اقتصاديا جديدا ألا وهو النظام الليبرالي (تكون فيه حرية المبادرة) أو ما يسمى بالنظام الرأسمالي (نتيجة ضخامة رؤوس الأموال)، وهو النظام السائد إلى يومنا هذا، منذ القرن 18 والذي أصبح نظام أحادي يهيمن على كل العالم (باستثناء دولتين) حيث يتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص.

المحاضرة الخامسة: النظام الرأسمالي

حدوث عملية التراكم لرأي المال لدى التجار والحرفيين في أوروبا وجمعهم للثروات عن طريق ممارستهم للنشاط التجاري والنشاط الحرفي، ساهم بشكل كبير في ظهور نظام آخر جديد سمي بالنظام الرأسمالي، تجلّى في أولى مراحل تراكم الرأسمال الآتي من الجارة وأطلق ليها بالرأسمالية التجارية، لتعرف بعد ذلك أوروبا نهضة صناعية كبيرة ساهمت في ظهور الشكل الثاني من الرأسمالية وهي الرأسمالية الصناعية، لتصل وبفضل التطور الكبير الذي شهده العالم ككل الى آخر وأحدث أشكالها وهي الرأسمالية المالية والتي أصبحت فيها المؤسسات المالية والمصرفية القاعدة الأساسية للنشاط الاقتصادي العالمي. وعليه سيتم التطرق إلى هذا النظام الجديد الذي جاء بعد انهيار النظام الاقطاعي.

تميز النظام الرأسمالي بمجموعة من الخصائص:

أولاً: خصائص النظام الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بمجموعة من الخصائص وتمثل فيما يلي:

- 1- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: هي مسألة مقدسة وتشكل ركيزة النظام الرأسمالي، وفي ظل هذا النظام يقوم القانون بحماية الملكية الخاصة وكذلك حرية العمل والتصرف إلا أن هذه الحرية قد تكون مقيدة لتفادي بعض التجاوزات.
- 2- حرية الإنتاج والاستهلاك: يستطيع المالك لأي مورد اقتصادي استعمال هذا المورد في إنتاج ما يشاء من السلع والخدمات، وإنشاء ما يشاء من المشاريع، وأن صاحب قوة العمل يوجهها نحو المنفعة التي يريد، كما أن صاحب الدخل يشتري ما يريد ويدخر المتبقي.

3- **الربع:** وهو المحرك والحافز الأساسي لسلوك الأفراد في الحياة الاقتصادية، فالفرد يسعى لتعظيم الربح والعمال يسعون لزيادة أجورهم وصاحب الملكية يسعى لزيادة الإيجار والمنتجون يسعون إلى رفع أسعار بضائعهم ومقابل كل ذلك يسعى المستهلكون كلهم إلى الحصول على سلع أكبر وبأسعار منخفضة.

4- **المنافسة والمكانة التي يحتلها المستهلك في السوق:** إن حرية الإنتاج والاستهلاك تقودنا مباشرة إلى المنافسة في السوق وان المستهلك هو الملك في السوق.

5- **نظام الأسواق والأسعار:** السوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون (العارضون) والمشتريين (الطالبين) ففي السوق تتحدد الأسعار استنادا إلى هذا العرض والطلب في السوق، يتم توزيع عوامل الإنتاج بين القطاعات المختلفة فهو الذي يحدد من إنتاجه.

6- **المستحدث (المقاول):** المقاول هو القلب النابض للنظام الرأسمالي والشخص الأساسي في العملية الإنتاجية، فالمقاول يملك رأس المال وله القدرة على قيادة المشروع وحسب "جون باتيست ساي" المقاول هو الشخص الأساسي في العملية الإنتاجية وهو المبدع والمبتكر. فمن هو هذا المبدع الاقتصادي؟ أحسن إجابة على هذا السؤال كانت للاقتصادي النمساوي جوزيف شمبيتر والذي اعتمد في ذلك على خمسة عناصر للإجابة على السؤال، فالمبدع الاقتصادي هو من:

- يصنع سلع جديدة أو يدخل تحسينات على المنتجات القائمة.

- وهو من يدخل طريقة جديدة في التنظيم والإنتاج والتسيير.

- وهو من يفتح أسواق جديدة.

- وهو من يبحث عن مصدر جديد أو بديل للمواد الأولية.

- وهو من يدخل تكنولوجيا جديدة.

7- **عدم التدخل الحكومي:** ينحصر دور الدولة في تأمين النظام العام والاستقرار اللذان يسمحان بممارسة الحريات المذكورة سابقا، إلا أننا نجد في الواقع أن هناك تدخل من قبل

الدولة في الحياة الاقتصادية ووجود ذلك لاعتبارات أساسية وهامة وذلك لتأمين النمو والتشغيل ومحاربة التضخم، كما تتدخل الدولة أيضا في حالة الأزمات الاقتصادية المالية كما يقر ذلك الاقتصادي "جو مينارد كينز" عندما حدثت أزمة 1929م.

التطور التكنولوجي: إن وجود المنافسة والمضاربة بين المستحدثين في بداية عصر الثورة الصناعية أدى بهم إلى العمل بجد كبير لتحسين المنتجات وتخفيض تكاليف إنتاجها بإدخالها عناصر آلية جديدة ليستطيع أن يتحصل المنافسة بعرض السلع بأرخص سعر، لقد أصبح التقدم التقني والآلي من أهم مميزات هذا النظام.

ثانيا: هيمنة الدول الرأسمالية قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929:

1- الرفاهية الاقتصادية (الرخاء والازدهار): مثلت سنة 1929 انتهاء مرحلة التوسع الاقتصادي الكبير والشامل والذي انطلق منذ 1922 من الولايات المتحدة الأمريكية وعرفت هذه المرحلة تحولات جديدة تمثلت في إنشاء قاعدة صناعية ثانية في القرن 19 حيث أكدت هذه الدول سيطرتها وهيمنتها على باقي دول العالم ولقد اعتمدت الثورة الصناعية الثانية على عناصر أساسية.

- أسس سياسة التصنيع

تمثلت أسس السياسة التصنيعية في ثلاث عناصر أساسية:

1- الاكتشافات التقنية: حيث عرفت عملية الإنتاج الصناعي تحولات جذرية بفضل:

استعمال الطاقات الجديدة كتوليد الكهرباء، وإنتاج النفط الذي أصبح ينافس استعمال الفحم في جميع قطاعات التصنيع.

- ادخال المحرك عوض الآلة البخارية.

- الاستعمال العقلاني للعمل خاصة في أمريكا، حيث استطاع النفوق التقني أن يعتمد على النظرية الإنتاجية الجديدة المعروفة باسم Taylor، والعمل وفق سلسلة التي حققت انتاجا كبيرا بتكاليف منخفضة نتيجة رفع انتاجية العمل وتقليص الوقت والمشقة، وهذا ما شهدته قطاع تصنيع السيارات.

2- التمركز المالي والصناعي: لولا تدعيم تمركز المؤسسات الكبرى لما أمكن أن نتكلم عن التحولات التكنولوجية لأن التمركز سهل تضاعف الأرباح مما أدى إلى الاستثمارات وتوسيع المنشآت الانتاجية فكان تمركز أفقي واندماج أفقي وعمودي مما قلص المنافسة وحافظ على الأرباح في مستوى لائق (مناسب)، وحدث هذا التمركز على مستوى وطني والدولي.

- على المستوى الوطني: حركات التمركز تميزت بتقوية المؤسسات التي أقيمت قبل الحرب العالمية الثانية مثل شركة Ford وفي بريطانيا هناك شركات أخرى كما هي موجودة Renault في فرنسا.

- على المستوى الدولي: تضاعف عدد الاتحادات الاحتكارية والتجمعات.

3- إصلاح العلاقات الدولية: للمحافظة على الاستقرار النقدي الدولي استطاعت الدول المجتمعة في مؤتمر "جينوا" أن تحدد نظام الصرف بالذهب من أجل استقرار العملات الأوروبية ولتوفير سيولة عالمية فظهرت عملات قوية وهي العملات المسيطرة في سنة 1929 والمتمثلة في:

- الدولار الأمريكي كانت قيمته تتحدد بـ 1.5 غ ذهب منذ 1900م.

- الجنيه الاسترليني (العملة البريطانية) كان يتحدد بـ 7.988 غ ذهب منذ 1925م.

- الفرنك الفرنسي كان يتحدد بـ 0.065 غ من الذهب سنة 1928م.

ففي سنة 1929م وصل العالم إلى حالته من التبعية والهيمنة فبدأ الحديث عن دول المركز ودول المحيط، وكانت المستعمرات كمناطق لتوفير كل ما تحتاج إليه الشركات الرأسمالية من مواد أولية (البن، الموز، القطن، الحرير...). وفي نفس الوقت تعمل هذه الشركات على توسيع الزراعة الضرورية لصناعتها واستغلالها على حساب الزراعة المعيشة التي تشكل أساس النمط الاستهلاكي لهذه البلدان

وفي نفس الوقت تحولت هذه البلدان التابعة إلى سوق لتصريف المنتجات المصنعة من قبل الشركات المسيطرة.

ثالثا: ظهور فضاءات للمجمعات الاستهلاكية:

تفوق الولايات المتحدة الأمريكية بعد العزلة التي عرفتتها أمريكا برزت هذه الدولة كقوة عالمية مسيطرة ومهيمنة على المستوى المالي والاقتصادي.

- على المستوى المالي:

منذ الحرب العالمية الأولى (1914-1918) تحول الدولار الأمريكي إلى عملة قوية على حساب العملات الأوربية التي تراجعت وانخفضت قيمتها، كما تحول الدولار الأمريكي إلى عملة احتياط عالمية. هذا التفوق للدولار الأمريكي أدى إلى تطور الاستثمارات الخارجية (الاستثمار الأجنبي المباشر) التي تضاعفت ب 5 مرات بعد بريطانيا، كما زاد عدد فروع البنوك الأمريكية وانتشرت في الخارج وتضاعف عددها ب 200 مرة، وبذلك بلغت الاستثمارات للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية ما يقارب 47% وفي كندا ب 27% وفي أوروبا ب 18%.

- على المستوى الاقتصادي:

كانت سنوات العشرينات وسنوات الازدهار وهو عهد الإنتاج والاستهلاك الواسع، فتحول النمط الأمريكي للتنمية كنموذج فعال ورائد أعجبت به الدول الأوربية حيث انتهجت الطريق الأمريكي للعيش، فانخفضت أسعار السلع نتيجة ارتفاع الإنتاجية التي زادت ب 73% في سنة 1929 مقارنة ب 1919 وتطورت وسائل التوزيع المتعددة والحديثة بفضل الإشهار كما انتشرت وسائل جديدة للتمويل الاستهلاك العائلي بواسطة انتشار القرض الاستهلاكي حيث في سنة 1929، 50% من الآلات الكهر منزلية و60% من السيارات و70% من أجهزة المذياع تم بيعها بالقرض الاستهلاكي ولعل القطاعات التي عرفت تطورا هائلا وقياسيا هو قطاع البناء القطاعات المرتبطة ببناء ناطحات السحاب.

لقد تجلت الرفاهية الأمريكية في صناعة السيارات الخاصة وهي رمز للرفاهية حيث بلغ إنتاج السيارات في 1929، 5 مليون و300 ألف سيارة، ووفرت 40 مليون منصب شغل حيث أصبحت سيارة واحدة لكل 5 أفراد بينما في بريطانيا وفرنسا سيارة لكل 40 فرد.

وبفضل التطور السريع في الهياكل القاعدية، أصبحت أمريكا تنتج 40% من الكهرباء و50% من الحديد والصلب و70% من النفط من الإنتاج العالمي وعليه فقد ارتفع المستوى العام للمداخيل وانخفضت ساعات العمل (حيث أصبح العمل 05 أيام في الأسبوع) كما تطور نظام العطل السنوية المدفوعة الأجر.

رابعاً: التطور الاقتصادي في أوروبا:

- القوة العسكرية الألمانية:

رغم خروج ألمانيا منهزمة من الحرب وما ترتب عنه من تجريدتها من جزء من أراضيها وإلزامها بدفع خسائر الحرب أصبحت ألمانيا في 1929 ثاني دولة صناعية بإنتاجها الذي بلغ 12% من الإنتاج الصناعي العالمي. وقد اكتسبت ألمانيا قوتها بالخصوص من مجال الصناعة الثقيلة والصناعة الكيماوية التي منحتها المرتبة الأولى عالمياً.

- الصعوبات البريطانية:

تميزت سنوات العشرينات بتراجع الصناعات التي برزت فيها بريطانيا (استخراج الفحم، صناعات الحديد والطلب، النسيج، بناء السفن) والتي شكلت القوة البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن التأخر الصناعي تجلّى في تسجيل بريطانيا انخفاض معدل نمو صناعي من الدول الصناعية والذي يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض القيمة الحقيقية للصادرات والتي قدرت بـ 20% من (1913-1929).

- الوضع الاقتصادي في فرنسا:

عرفت فرنسا ازدواجية اقتصادية فإلى جانب مشاركة فرنسا في الحركات العالمية للتصنيع بقيت تعاني من وعود قطاعات اقتصادية قديمة وتقليدية لم تسير عصر التصنيع أمام وجود قطاعات صناعية حديثة وهذا ما أثمر على مسار التطور السريع للاقتصاد الفرنسي ومن أسباب هذا التأخر أيضاً:

التشكيلة الهرمية الديموغرافية لفرنسا: حيث تميزت بالشيخوخة الناتجة عن انخفاض الولادات وتحسين الوضع الصحي مما جعلها تلجأ إلى توظيف 3 ملايين مهاجر وهم يمثلون 7% من العدد الإجمالي للسكان.

تعاني فرنسا أيضاً من ظاهرة الإرث القديم الذي أصبح عبئاً على اقتصادها فارتفع عدد الملكيات الزراعية الفدية الصغيرة والجريئة، حيث أصبحت محرومة من الدعم المالي ولم تتمكن من إدخال التقنيات الحديثة للإنتاج عدم تكيف الهياكل القاعدية التقليدية مع شروط عصرنة الاقتصاد.

المحاضرة السادسة: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929:

أولاً: التفسير النظري للأزمة:

يتفق عدد كبير من الاقتصاديين على أن الأزمة الاقتصادية العامة مرتبطة بالعرض والطلب ويعتبرونها.

1- حالة من اختلال التوازن:

2- بلوغ الأليات القديمة لدرجة من التشبع وعدم الفعالية.

3- الأزمة هي عبارة عن حادثة في الممارس الاقتصادي الذي يؤدي إلى سقوط المؤسسات الطفيلية التي نشأت بصورة فوضوية وتوقيف العمال غير المهرة و غير المنتجين مما يؤدي إلى إفلاسهم مما يستدعي إرساء قواعد جديدة واستثمارات جديدة ففي هذا السياق يقول جوزيف شون بيتر إن الأزمة هي قطيعة لمرحلة، مرحلة النمو الاقتصادي الرأسمالي والتطور التكنولوجي السريع لتظهر هذا النظام وبحته من جديد على أسس متينة (فهذا انهيار خلاق وإيجابي) كما ترى البعض الآخر أنسبب الأزمة هو الازدهار ويفسر الأزمة أنه انتقالات الوضع أمر عادي وطبيعي، فهي عبارة عن دورات تجدد بصفة منتظمة (من 3-كس، من 7 إلى كاس) والمرحلة الممتدة بين أزمة أخرى تسمى **الحلقة** وتشمل كل حلقة أربعة أطوار:

النمو والنهوض: وهي مرحلة الازهار.

مرحلة النضج: حيث الاقتصاد بلغ درجة النضج والتشبع.

الركود والكساد: والمتمثل في انخفاض النشاط الاقتصادي.

الانتعاش: حيث تزداد الاستثمارات ويرتفع القدرة الشرائية، كما اعتبر بعض الاقتصاديين أن

الأزمة عبارة عن خلل تقني وتنظيمي.

ثانيا: أسباب حدوث الأزمة:

كان المنتجون في عهد مرحلة الازدهار وينتجون دون مراعاة الطلب فأصبح من الصعب تصريف السلع والخدمات بسبب ارتفاع درجة التشبع في الأسواق الداخلية والخارجية:

حدث في الأسواق الداخلية في أن انخفضت بعض مداخيل الفئات المهنية كالمزارعين وعمال الشركات وفي المقابل وصلت لنسبة زيادة الأرباح لرجال الأعمال ب 62%.

أما الخارجية فبدأ الإنتاج المعد للتصدير تناقص لأن البلدان الأوروبية خفضت مشترياتها وتحولت هذه البلدان إلى منتجة ومنافسة.

كما يمكن إضافة المعطيات التالية إلى ظروف الأسواق الداخلية:

- الإفراط في منح القروض:

امتدت الرفاهية الاقتصادية في أمريكا على تعميم واقتناء السلع والخدمات بواسطة القروض وهو في العبارة عن الشراء لأجل (استهلاك الدخل قبل الحصول عليه) فتطورت القدرات الشرائية بشكل اصطناعي وصاحبها انتشار مفرط في استعمال الشكايات التي وصلت إلى 90% من الكتلة النقدية المتداولة وقد عرقلت هذه الظاهرة قانونا الفرض والطلب بإحداث التضخم المالي.

- المضاربة في البورصة:

عرفت أمريكا ارتفاعا كبيرا في معدلات الاستثمار مما شجع في إنشاء عدد كبير من شركات المساهمة فارتفع رؤوس أموالها أدى إلى مضاعفة أصول الأسهم في بورصة وول تسريت سنة 1929 ميلادي ولذلك فقد بلغ رأس مال البورصة 90 مليون دولار مما دفع فئة كبيرة من المجتمع الأمريكي ولتعامل مع البورصة حيث بلغ عددهم مليون و500 أمريكي رغم أن عدد كبير منهم لم يتوفر لديه

سيولة نقدية كافية وقد بلغت الديون 85 م وهو ما يعادل 4/5 من القيمة الإجمالية للصلقات أدى هذا الوضع إلى ما يلي.

ارتفاع قيمة الأسهم حيث هذه القيمة لا تمثل القيمة الحقيقية للأوراق المالية.

- مخاطر الاقتراض:

أصحاب الأسهم لم يكونوا مالكين إلا نسبة قليلة من قيمة السهم بينما الباقي كان عبارة عن التزامات إقطة البنوك في شكل فروض تحصل عليها السماسرة.

انهيار أسعار الأسهم يكون لانهيار الأسهم سلسلة من الآثار السلبية على المضاربين الذين لم تعد لديهم سيولة كافية لتغطية ديونهم حيث تم بيع 13 مليون سهم في يوم واحد وهو يوم الأربعاء 23 أكتوبر 1929 مما أدى إلى أن يوم الخميس انهارت بشكل كبير في الأوساط المالية مما جعل الصحافة تتكلم عن الخميس الأسود، وقد سجل انخفاض الأسهم 15% في أقل من 10 دقائق وانهار مؤشر داو جونز ب 8% الذي يضم مجموعة من الشركات عندما حاول الجميع بيع ما لديهم من الأسهم في وقت واحد وتم لديهم من يرغب في الشراء انخفضت الأسعار إلى أقصى حد لها، وقد توالى الانهيارات لتشمل كل القطاعات الاقتصادية لتعم الأزمة بعد ذلك الاقتصاد الوطني بكامله لتصل إلى أوروبا.

ثالثاً: نتائج الأزمة وأساليب مواجهتها

لقد كان لأزمة الكساد العظيم آثاراً اجتماعية واقتصادية كثيرة من بطالة، إفلاس، انخفاض في الإنتاج، انخفاض في الأجور والأرباح والتي كادت أن تعصف بالنظام الرأسمالي حيث أفلست المصارف والبنوك وانهار معها الإنتاج الصناعي والزراعي بسبب انخفاض الأسعار وتراجع الاستهلاك مما قلص من المبادلات العالمية، وساهم في انتشار الجوع والفقر والمهجرة من القرى والأرياف إلى المدن. أما من الناحية السياسية فقد أسهمت هذه الأزمة في وصول الأنظمة الديكتاتورية إلى الحكم في بعض الدول

الأوروبية كالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، وبالتالي يمكن اعتبار هذه الأزمة سببا من أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وكمحاولة من السلطات للخروج من تداعيات هذه الأزمة أو التخفيف على الأقل من حدتها، نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيف حدة البطالة وكان لتلك السياسات القومية صورا كثيرة سنتناول منها:

- "الخطة الجديدة" التي تم تديرها في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي

"روزفلت" والتي نصت على ما يلي:

- تقديم الدولة للسيولة المالية للبنوك.
- تخفيض قيمة الدولار الأمريكي.
- تخفيض الفوائد على القروض المالية.
- دعم الدولة الفلاحين بهدف استرجاع أراضيهم المصادرة.
- وضع حد أدنى للأجور في القطاع الصناعي.
- تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات بهدف التخلص من فائض الإنتاج.
- التأمين على البطالة والتقاعد وتقديم المساعدات لدوي الاحتياجات الخاصة.
- تشييد السدود والجسور بهدف تشغيل العاطلين.

ويمكننا أيضا أن ننوه إلى الدور الذي لعبه "كينز" خلال هذه الأزمة حيث برهنت أزمة الكساد على وجود خلل في النظريات الكلاسيكية التي تدعو إلى حرية التجارة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتوازن التلقائي، وظهرت النظرية الكينزية والتي دعت إلى نبذ سياسة حرية التجارة وضرورة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والانفاق كما تمارس الادخار والاستهلاك وتكون لها سياسة نقدية مدروسة، وذلك لخلق الطلب الفعال باعتبار الطلب هو الذي يخلق العرض، فنقطة البداية هي الطلب الكلي وليس العرض الكلي.

وعليه يمكن الوصول إلى الخلاصة التالية:

لقد تخطت الأزمة الاقتصادية حدود الولايات المتحدة الأمريكية حيث تأثرت معظم دول العالم جراء هذه الأزمة لتصبح عالمية والتي امتدت من 1929 إلى غاية 1933، وذلك نتيجة ترابط الاقتصاد العالمي ببعضه ببعض، حيث كان التأثير متفاوتا بين الدول حسب قوتها وضعفها ودرجة ارتباط كل دولة منها بالاقتصاد العالمي. وتجدر الإشارة هنا أن الدول الاشتراكية التي تزعمها الاتحاد السوفياتي لم تمسها تداعيات الأزمة بشكل مباشر بحكم طبيعة النظام الاقتصادي المتبع والقائم على أساس التخطيط وتدخّل الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية.

المحاضرة السابعة: النظام الاشتراكي:

ظهرت في القرن 18 كمذاهب ومدارس مختلفة (تعمل على إحلال النظرة الجماعية على الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي) والمتمثل في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها:

1-مرحلة الاشتراكية المثالية: منذ أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية. وظلت هذه الأفكار في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين عبر العصور، حتى القرن 19 لتدخل الاشتراكية العلمية.

2-الاشتراكية العلمية: من خلال كارل ماركس، الذي وضع أسس الاشتراكية العلمية التي تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية ساند في ذلك الاضطهاد للطبقة الشغيلة في النظام الرأسمالي، حيث ظهرت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي، كانهدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين في المجتمع هيمن فيها مذهب الاقتصاد الحر. طبق هذا النظام منذ 25 أكتوبر 1917 بروسيا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي سياسي واجتماعي في الاتحاد السوفياتي ثم انتقلت إلى مناطق أخرى بعد الحرب العالمية الثانية وما أصبح يطلق عليه بالمعسكر الاشتراكي.

1-تعريف النظام الاشتراكي: هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهو النظام الذي يتميز الدولة لعوامل الإنتاج (الملكية الجماعية) واتخاذ القرارات، مع جهاز تخطيط مركزي.

يعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية رسم الأهداف وحصص الموارد.

يتم التخطيط بالشمولية والمركزية والإلزامية.

هيمنة الدولة على الاقتصاد. (دورها في العملية الإنتاجية والتوزيع).

2-أسس النظام الاشتراكي:

للنظام الاشتراكي عدة أسس وخصائص

1- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

2- التخطيط المركزي (جهاز التخطيط بدلا من جهاز الأسعار أو الأسواق).

3- عدم وجود المنافسة التجارية.

4- إشباع الحاجات الجماعية (كل حسب طاقته وكل حسب حاجته)

3- عيوب النظام الرأس الاشتراكي.

- انعدام الحرية الفردية: فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط.

- انخفاض إنتاجية العامل: نتيجة إهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.

- البيروقراطية المفرطة: إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، بالإضافة الى التعقيدات الروتينية وتعطيل الكثير من الإجراءات، وهذا يؤدي بدوره لتدني مستويات الإنتاجية.

- عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي: تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب

التنبؤ بها ومواجهتها مواجهة سريعة وفاعلة، كما تؤدي الى تضييع الكثير من الفرص نتيجة البطء في اتخاذ القرارات.

وعليه يمكن الوصول إلى الخلاصة التالية:

إن جوهر الاشتراكية يتعلق بملكية وسائل الإنتاج وكيفية توزيع الناتج القومي المحقق، ورغم المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام، فعن التطبيق العملي لهذه لمبادئ تم التأكد من وجود الكثير من العيوب حيث في أواخر القرن العشرين انهارت العديد من الدول الاشتراكية بسبب طغيان العيوب على المزايا فقد أثبت النظام الاشتراكي فشله على المستوى الإنساني لأنه قضى على الحريات وكرامة الإنسان وأباد أصول الأفراد، أما على المستوى الاقتصادي فأصبحت العدالة في التوزيع أمر مستحيل وحل محله الاستغلال الكامل.

المحاضرة الثامنة: مؤتمر بريتن وودز ومؤسسات النظام النقدي الدولي

وضع أساس النظام النقدي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية في بريتن وودز في نيوهامشير في 1944 بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. ويمكن أن يفهم على نحو أفضل باعتباره محاولة لمنع تكرار الظروف الفوضوية في التجارة الدولية والتمويل الدولي التي سادت بعد الحرب العالمية الأولى، وقد دعا النظام الجديد إلى انشاء الصندوق النقدي الدولي لمراقبة اتباع الأقطار لمجموعة متفق عليها من القواعد في سلوكها المتعلقة بالتجارة الدولية والتحويل الدولي وكذلك لوضع تسهيلات افتراضية للأقطار التي تواجه عجز مؤقتة في ميزان المدفوعات، وقد استمر نظام برتن وودز حتى سنة 1971 عندما انهار.

1- مؤتمر بريتن وودز

انعقد مؤتمر "بريتن وودز" في 01 يوليو 1944 باجتماع 44 دولة في فندق بغابات "بريتن وودز" في ولاية "نيوهامشير" الأمريكية، وكان كل من الاقتصادي الأمريكي "هنري وايت" والاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" مهندسا هذا المؤتمر والذي انعقد لإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد ينظم العلاقات الاقتصادية بين دول العالم.

- المشروع البريطاني: بقيادة كينز كانت تحاول فيه بريطانيا انشاء بنك دولي يقوم بطرح عملة دولية أسماها « **Bancor** » ، حيث تقوم دول العالم بربط عملتها المحلية بها، ويديرها البنك محدد المعروض من النقود على المستوى العالمي.

- المشروع الأمريكي: بقيادة هينري وايت طرحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدولار كعملة احتياطية مربوطة بالذهب، حيث يلتزم الفيدرالي الأمريكي بتحويل الدولارات الى ذهب لأي بنك مركزي وفي أي وقت.

وبحكم تفوق الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا على جميع الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، نجح المشروع الأمريكي وأصبح يسمى اتفاقية بريتن وودز وأصبح من الممكن

لأي دولة تحويل الدولار الى ذهب بحسب الاتفاقية، ويحدد سعر صرف العملة المحلية لأي دولة بالدولار أو الذهب على أن يكون 35 دولارا لكل أونصة من الذهب.

- أهداف مؤتمر بريتن وودز

حاول هذا المؤتمر تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة، ووضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.
- العمل على استقرار أسعار الصرف.
- توفير السيولة الدولية بالنظر في موضوع الاحتياطات الدولية.
- تحقيق التوازن في موازين مدفوعات الدول.
- الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد عن طريق انشاء مركز نقدي دولي سمي بصندوق النقد الدولي.
- إزالة كافة المعوقات أمام التجارة الدولية.
- انشاء هيئة ثانية هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

- انهيار نظام بريتن وودز

إن الفائض المستمر في موازين التجارة الذي تمتعت به الدول الأوروبية مع نهاية الخمسينات والستينات، أدى بهذه الدول الى طلب المقابل الذهبي، ومع تزايد القوة الاقتصادية لليابان على المسرح الدولي، وعدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فقدان احتياطاتها الذهبية، أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في خطاب شهير له عام 1971، وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. ومنذ تلك اللحظة اختفى الأساس الذي استند إليه هذا النظام وألغيت آلية ثبات سعر صرف العملات تماما من الناحية العملية، وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة التعويم التي تعني ترك سعر صرف العملة يتحدد بحرية وفق آلية العرض والطلب في الأسواق.

ويمكن تلخيص أهم أسباب فشل وانحيار هذه الاتفاقية في النقاط التالية:

- عانى النظام من مشكل رئيسي وهو ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار وهذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار فحدوث أي هزة فيه سوف تنعكس على النظام ككل.
- لم يأخذ النظام النقدي الجديد في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية.
- تتوقف الثقة بالدولار على الحالة التي يتحقق فيها التوازن في ميزان المدفوعات الأميركي، لأنه يؤدي إلى تثبيت حجم السيولة الدولية، ولكن عند حصول عجز في هذا الميزان فسوف يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية، ولكنه يؤدي إلى إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب.

2- مؤسسات بريتن وودز

A- صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي إحدى المؤسسات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، منذ بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع توقيع اتفاقية "بريتن وودز" في صيف عام 1944، ويمكن التعرف على هذه المؤسسة وأهدافها ومهامها ومواردها على النحو التالي:

- تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي

"صندوق النقد الدولي هو المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه". وقد أنشئ في 25 ديسمبر 1945 بموجب اتفاقية بريتن وودز الموقعة في 1944، وقد بلغ عدد الدول الموقعة عليه 29 دولة، وباشر عمله في مارس 1947، وبلغ عدد الدول الأعضاء فيه حالياً 190 دولة.

ويتكون الهيكل التنظيمي له من مدير ومجلس المديرين ومجلس المحافظين، حيث أن هذا الأخير هو السلطة العليا في الصندوق يتكون من محافظ من كل دولة عضو (يكون اما وزير المالية أو محافظ البنك المركزي)، ويجتمع هذا المجلس كل سنة لبحث نشاط الصندوق وينتخب مجلس المديرين (المجلس التنفيذي) كل سنتين، ويتكون مجلس المديرين من ستة أعضاء ممثلين للدول الأعضاء صاحبة أكبر الحصص في الصندوق، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بحوالي 20% من القوة التصويتية و20% من رأسماله. ويقوم مجلس المديرين باختيار المدير العام ينتخب كل خمس سنوات قابلة للتجديد.

- أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي

قام صندوق النقد الدولي عند تأسيسه على تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.
 - توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل ودفع عجلة النمو للتجارة العالمية.
 - تقليل درجة الاختلال في موازين المدفوعات وتقليص مدى هذا الاختلال.
 - تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.
- ولكي يحقق الصندوق أهدافه، يجب أن يقوم بالوظائف والمهام الموكلة اليه وهي:
- الوظيفة التمويلية: الغرض منها تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكنهم من تصحيح الاختلال دون اللجوء الى إجراءات تقييدية ويمنح لذلك قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل. كما يعمل على توفير السيولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع من أجل ذلك ما تسمى بـ "حقوق السحب الخاصة".

- **الوظيفة الفنية:** يقوم فيها الصندوق باقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي. كما يقوم بتقديم المشورة للدولة العضو كذلك تدريب المختصين من أجل حل المشاكل النقدية ومساعدتهم على اتباع السياسات الاقتصادية المناسبة لذلك.

- الموارد المالية للصندوق

يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية أساساً من اكتتاب حصص الأعضاء فيه (عند الانضمام إليه)، كما بإمكانه الاقتراض من الدول ذات الفائض أو الهيئات المالية لاستكمال موارده وقدراته التمويلية من مساعدة أعضائه، هذا إضافة للموارد التي من الممكن الحصول عليها جراء بيعه لاحتياطات الذهب الموجودة لديه، كما يحصل الصندوق على فوائد ورسوم نظير استعمال موارده، وتجرى هذه المعاملات بالعملة الخاصة بالصندوق وهي "حقوق السحب الخاصة" وسنوضح في الفقرة الموالية ماذا تعني كلمة حقوق السحب الخاصة.

- السحب على موارد الصندوق

تحدد حصة كل عضو في رأسمال الصندوق حقوقه في السحب على موارده، ويأخذ لجوء الأعضاء إلى موارد الصندوق الصورة الرئيسية تعرف بحقوق السحب الخاصة وهي عبارة عن "أصل احتياطي (عملة دفترية) دولي استحدثه صندوق النقد الدولي سنة 1969، ليصبح مكملًا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، كانت تقدر قيمته في البداية بما يساوي 0.888891 غراماً من الذهب النقي وهو ما كان يعادل دولاراً أمريكياً واحداً، وبعد انهيار بريتن وودز أعيد تحديد قيمتها بسلة من العملات (الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، اليوان الصيني، والجنيه الإسترليني)، وتراجع هذه السلة كل خمس سنوات للتأكد من أن العملات الداخلة في السلة هي المستعملة في المبادلات الدولية وأن قيمتها ووزنها تعكس أهميتها في الأنظمة المالية والتجارية".

ومن حق كل دولة عضو اللجوء إلى الصندوق للاقتراض من عملات الدول الأخرى، ويتم ذلك عن طريق شراء الدولة العضو لعملات الدول التي تحتاج إليها مقابل الذهب أو مقابل مقدار

من عملتها الوطنية على أن لا يتجاوز رصيد الصندوق من عملة العضو المقترض عن 200% من حصته.

وفي الأخير يمكن القول أن معظم القروض والتسهيلات الممنوحة من طرف الصندوق موجهة الى الدول المتقدمة، وحتى حقوق السحب الخاصة لم تنل الدول النامية منها الا القليل، بالإضافة الى اشتراط الصندوق اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي تترتب عنها في الغالب آثار اجتماعية مرتفعة التكاليف لا تراعي ظروف الدول النامية، ما يستدعي إعادة النظر في الأمر حيث يجب أن يراعي الصندوق ظروف هذه الدول بصورة أفضل وأن يعمل على أن تتلاءم سياساته بدرجة أكثر مع هذه الدول التي تحتاج الى معالجات خاصة.

- حقوق السحب الخاصة:

ما هي حقوق السحب الخاصة DTS؟

-تم إنشاؤها من قبل صندوق النقد الدولي سنة 1969 وبدأ العمل بها عام 1970.

-هي وحدة حساب دفترية وليست وحدة نقدية.

-قيمتها في البداية كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي 1 ح س خ = 1 دولار ثم بسلة مكونة من

16 عملة ثم بسلة من 5 عملات ثم منذ دخول الأورو كعملة دولية تكونت السلة من 4 عملات ثم أصبحت اليوم سلة من 5 عملات بعد دخول اليوان الصيني.

-الغرض من إنشائها زيادة السيولة الدولية.

-B البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ان مصطلح مجموعة البنك العالمي يمثل التسمية الحالية لمجموعة من المؤسسات التمويلية والتي

تضم البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يمثل المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، تمخضت هي

الأخرى عن اتفاقية بريتن وودز سنة 1944، وأنشئ أساسا من أجل إعادة اعمار الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية.

i. تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير ونشأته

هو مؤسسة مالية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، لذلك فان مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص. فهو عكس صندوق النقد الدولي الذي تعتبر مهامه بمثابة شروط تمهيدية لنجاح مهام البنك الدولي والمتمثلة في عملية التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل. ومنه تتضح العلاقة الوطيدة بين الصندوق والبنك لهذا سميتا بالمؤسستين التوأم.

وتعود نشأته الى اتفاقية بريتن وودز سنة 1944، وبدأ عمله رسميا في 25 يونيو 1946 حيث بلغ عدد الدول الأعضاء فيه 190 دولة، ولكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي لابد أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي وإن اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك يتحدد وفقا لحصة كل دولة في رأسمال الصندوق.

ii. أهداف ووظائف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تتمثل أهداف البنك في النقاط التالية:

- المساهمة في إعادة بناء واعداد وتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- وضع قواعد سلوك النظام المالي الدولي فيما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال.
- معالجة الاختلال الهيكلي ومساعدة الدول النامية على تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها.
- تشجيع الاستثمار الخاص وتوسيعه.
- تقديم المعونات الفنية والدراسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.
- ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه يقوم البنك بالوظائف التالية:
- تقديم التمويل طويل الأجل للمشاريع وبرامج التنمية (سدود المياه، مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، والسكك الحديدية والطرق) وخاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات والاعانات المالية للدول الأشد فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305 دولارا سنويا.
- زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية.
- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمساعدتها في حل مشاكلها، وانتهاج السياسات اللازمة للنهوض باقتصاداتها، ويقوم بذلك الخبراء والمتخصصون بعمل الدراسة اللازمة.

iii. موارد البنك

- يحصل البنك الدولي على موارده المالية من ثلاث مصادر رئيسية:
- **المصدر الأول:** رأس المال المكتتب والمدفوع بالفعل وهو مقسم الى أسهم يحدد لكل دولة نصيب منها وتقسم حصة كل عضو الى ثلاثة أجزاء: 2% من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهباً أو دولارات أمريكية وهذه تكون قابلة للإقراض. 18% تدفع على شكل عمولات محلية للدولة العضو لا تكون قابلة للإقراض الا بموافقة الدولة نفسها. 80% من الحصة لا يكون قابلاً للإقراض وإنما لضمان التزامات البنك نفسه.
- **المصدر الثاني:** الاقتراض من أسواق المال العالمية، عن طريق السندات ويحصل على معظم موارده المالية من هذا المصدر.
- **المصدر الثالث:** الدخل الصافي من عمليات البنك المختلفة.

iv. هيئات مجموعة البنك العالمي:

تشمل مجموعة البنك العالمي أربع مؤسسات تمويلية وهي كالاتي:

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير: (IBRD)** تأسس سنة 1944 وياشر مهامه سنة 1945، هدفه المساهمة في تمويل وإعادة تعمير وبناء الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وكذا تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنموية منتجة، وكذا المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية.
- **هيئة التمويل الدولية: (SFI)** أنشئت عام 1956 ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء فيها.
- **الهيئة الدولية للتنمية: (AID)** تأسست سنة 1960 تقوم بمساعدة الدول الأكثر فقرا في العالم.
- **المركز الدولي لتسوية المنازعات: (CIRDI)** تأسس سنة 1966 تسعى إلى تسوية المخالفات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة.
- **الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار: AMGI** تأسست سنة 1988 تقدم ضمانات ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في الدول النامية والمقرضين لها.

المحاضرة التاسعة: الهيئات المنظمة للتجارة الدولية

1- الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT)

- **تعريف الاتفاقية ونشأتها:** كلمة GATT هي اختصار لتسمية الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية

والتجارة: **General Agreement on Tariffs and Trade**

"وهي عبارة عن اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية (الجمركية) وغير التعريفية (الكمية)".

وتعود نشأتها هي الأخرى الى مؤتمر بريتن وودز حيث تكررت المحاولات من طرف الدول الصناعية الكبرى لإنشاء منظمة عالمية للتجارة تسهر على تنظيم المبادلات التجارية الدولية، خاصة بعد التوصل الى اتفاق بشأن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أصبح يعرف فيما بعد بالبنك العالمي بعد توسعه.

ويعود ذلك الى سنة 1946 حيث نادى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي وافق فيه مندوبو 56 دولة على المشاركة في ميثاق التجارة الدولية عرف باسم ميثاق هافانا والذي تضمن النقاط التالية:

- تخفيض التعريفات الجمركية وعدم التمييز بينها.
 - الغاء نظام الحصص على الواردات وإلغاء منح واعانات التصدير.
- لكن لم يتم إقرار ميثاق هافانا بسبب اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك وبالتالي ألغيت فكرة انشاء منظمة للتجارة العالمية. وقامت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد على الأقل بديل لها، حيث دعت الى عقد مؤتمر دولي في جنيف بسويسرا سنة 1947 للمداولة حول التجارة الدولية، وقد نتج عن هذا الاجتماع التوقيع على اتفاقية **الغات** لتنظيم التجارة الدولية بين الدول المتعاقدة والتي قدرت بـ 23 دولة عند التوقيع. وقد باشرت عملها في الفاتح جانفي من سنة 1948.

- أهداف ومبادئ الاتفاقية

يمكن تلخيص أهم أهداف الاتفاقية في النقاط التالية:

- رفع المستوى المعيشي وتحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول المتعاقدة.

- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
 - خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
 - سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
 - إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.
- كما تقوم الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة على المبادئ التالية:

1- مبدأ المعاملة بالمثل: فرض أي قيود في المعاملات التجارية من قبل بلد معين من الدول المتعاقدة على باقي الدول يعطي الحق للدول الأخرى أن تفرض القيود المناسبة على هذا البلد أي التعامل معه بمثل الإجراء الذي قام به.

2- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: توجب المادة الأولى من اتفاقية الجات ضرورة منح كل طرف من أطراف التعاقد فوراً وبلا شروط، جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأية دولة أخرى. دون حاجة إلى اتفاق جديد ودون مطالبة وهذا معناه أن أي ميزة أو معاملة تفضيلية تمنحها دولة منظمة للاتفاقية إلى أي دولة أخرى يستفيد منها باقي الدول الموقعة على اتفاقية الجات. والهدف من هذا المبدأ تحقيق المساواة في المعاملة بين كل الدول. حيث تتساوى جميعها أمام ظروف المنافسة الدولية

3- مبدأ عدم التمييز: وهذا المبدأ تنص عليه المادة الثانية من اتفاقية الجات والتي تقضي بأن يكون استخدام القيود التي ترد على التجارة الدولية بطريقة غير تمييزية والحقيقة أن تطبيق شروط الدولة الأولى بالرعاية يعتبر أيضاً سبيلاً لتحقيق مبدأ عدم التمييز.

4- مبدأ المعاملة الوطنية للسلع الأجنبية: ويعني هذا المبدأ عدم استخدام القيود غير التعريفية بأنواعها كوسيلة لحماية المنتج المحلي، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد. ومن أمثلة القيود غير التعريفية، تقديم إعانة للمنتج المحلي أو فرض ضرائب أو رسوم على المنتج المستورد تفوق المفروضة على المنتج المحلي، أو اشتراط نسبة معينة من المنتج المحلي في إنتاج سلعة معينة.

5- أهم جولات الاتفاقية:

سيتم تلخيص جولات الاتفاقية في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أهم جولات الغات

الجمولة	التاريخ	عدد المشاركين	الموضوعات الأساسية للجمولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفات
جنيف	1947	23	تخفيض التعريفات الجمركية	63%	32%
أنسي	1949	23	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركواي	1951	38	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956	26	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلز	1961	26	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفات مع الاتحاد الأوروبي		
كيندي	1967	62	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	50%	35%
طوكيو	1979	102	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	33%	34%
الأوروغواي	1993	125 و عدد الدول الموقعة 117	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات والملابس الجاهزة والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية	40%	24% إلى 36%

2- المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

- تعريف المنظمة ونشأتها:

يمكن تعريف هذه المنظمة على أنها " منظمة اقتصادية ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مهمتها الأساسية إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتعمل مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، بغية الوصول الى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي".

أنشئت المنظمة العالمية للتجارة بعد الاتفاقية الموقعة في جولة الأوروغواي بمراكش سنة 1994 والتي أصدرت فيها الوثيقة الختامية التي تشمل تجارة السلع والخدمات والتجارة المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية

الفكرية. وبالتالى تم الإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية لتحل أخيرا محل سكرتارية الغات، وباشرت عملها رسميا فى الفاتح جانفى من سنة 1995 مكونة من حوالى 110 دولة منها 85 دولة نامية، ليصل عدد الدول الأعضاء فيها 264 دولة حاليا.

- مبادئ المنظمة

اعتمدت منظمة التجارة العالمية فى أداء مهامها على المجموعة من المبادئ حافظت فيها على المبادئ التى كانت تقوم عليها الاتفاقية سابقا وأضافت بعض المبادئ نتعرف عليها فيما يلى:

1- مبدأ عدم التمييز: وهذا المبدأ تنص عليه المادة الثانية من اتفاقية الجات والتى تقضى بأن يكون استخدام

القيود التى ترد على التجارة الدولية بطريقة غير تمييزية والحقيقة أن تطبيق شروط الدولة الأولى بالرعاية يعتبر أيضا سبيلا لتحقيق مبدأ عدم التمييز.

2- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: توجب المادة الأولى من اتفاقية الجات ضرورة منح كل طرف من أطراف

التعاقد فورا وبلا شروط، جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التى تمنح لأية دولة أخرى. دون حاجة إلى اتفاق جديد ودون مطالبة وهذا معناه أن أى ميزة أو معاملة تفضيلية تمنحها دولة منظمة للاتفاقية إلى أى دولة أخرى يستفيد منها باقى الدول الموقعة على اتفاقية الجات. والهدف من هذا المبدأ تحقيق المساواة فى المعاملة بين كل الدول. حيث تتساوى جميعها أمام ظروف المنافسة الدولية

3- مبدأ المعاملة الوطنية للسلع الأجنبية: ويعنى هذا المبدأ عدم استخدام القيود غير التعريفية بأنواعها

كوسيلة لحماية المنتج المحلى، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد. ومن أمثلة القيود غير التعريفية، تقديم إعانة للمنتج المحلى أو فرض ضرائب أو رسوم على المنتج المستورد تفوق المفروضة على المنتج المحلى، أو اشتراط نسبة معينة من المنتج المحلى فى إنتاج سلعة معينة.

4- مبدأ الالتزام بتجنب دعم الصادرات: وهذا وفقا للمادة 16 من الاتفاقية وبررت ذلك بأن هذا الدعم

قد يلحق ضررا بدول أخرى متعاقدة.

5- مبدأ مكافحة الإغراق: حسب المادة 06 من الاتفاقية تمنع الدولة من تصدير منتجاتها بأسعار أقل من

السعر الطبيعى لهذه المنتجات فى بلدها الأصلي لما تخلفه هذه السياسة من أضرار جسيمة على المنتجين المحليين للدولة المستوردة.

6- مبدأ التقييد الكمي للتجارة (تحديد كمية السلع المستوردة): في حال وقوع أزمة في ميزان المدفوعات أو لمواجهة انخفاض كبير في الاحتياطات النقدية، لكن بشرط تخفيف هذه القيود وإلغائها تدريجياً عند زوال أسباب وجودها.

7- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية: حيث يجوز للدول النامية اتخاذ إجراءات حمائية إضافية لتحقيق المرونة في تعديل تعريفاتها الجمركية والحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة وفق ترتيبات محددة بما فيها الاعفاء من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

8- مبدأ المفاوضات التجارية: تعني الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء عبر التشاور والتفاوض ضمن المنظمة، بهدف التوصل إلى تسوية عادلة وفعالة.

- أجهزة المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمي

1- أجهزتها:

- المؤتمر الوزاري: هو أعلى هيئة في المنظمة العالمية للتجارة ويتألف من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة يجتمع مرة كل سنتين على الأقل وحددت المادة الرابعة من اتفاقية المنظمة اختصاصاته بما يأتي منها:

* القيام بمهام المنظمة ويتخذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض

* تعيين مدير عام لأمانة المنظمة

* تعديل اتفاقية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف

* قبول الأعضاء الجدد في المنظمة العالمية

والمقصود أن الجهاز الأعلى في المنظمة الذي يكون ممثل الدول الأعضاء فيه بمرتبة وزير

- المجلس العام:

يتألف من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة ويجتمع في أي وقت يتطلب ذلك ويكون التمثيل فيه للدول بشكل دائم ويعد بمثابة مجلس إدارة المنظمة ويختص في:

- * القيام بمهام المؤتمر الوزاري في المدة التي تفصل بين اجتماعاته
- * القيام بالأعمال الموكلة إليه بموجب اتفاقية المنظمة
- * إقرار القواعد الخاصة بإجراءات اللجان التي ينشئها المجلس الوزاري
- * القيام بمسؤولية جهاز تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة
- * جهاز مراجعة السياسة التجارية ويتكون من أعضاء المجلس جميعا وله أن يعين رئيسا وأن يضع القواعد الخاصة بإجراءاته وهاتان الإجراءين هما من المهام الأساسية التي يقوم بهما المجلس العام

– الأمانة العامة:

تتكون من المدير العام وعدد من الموظفين ويعين المدير العام من قبل المجلس الوزاري ويعين المدير العام الموظفين في الأمانة ويحدد واجباتهم وفقا للقواعد التي يعتمد عليها المجلس الوزاري.

2- هيكلها التنظيمي:

- أهم الفوارق بين الاتفاقية العمة للتعريف الجمركية والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة.
يمكن إجمال أهم الفوارق بين الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية:

إن المنظمة العالمية للتجارة تميزت بعدة اختلافات عن الجات ويتجلى هذا من حيث العناصر التالية:

1) كانت قواعد الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة تطبق بصورة مؤقتة في حين أن قواعد المنظمة العالمية للتجارة تطبق بصورة شاملة ودائمة.

- (2) لم تكن الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة تحتاج لمصادقة المجالس التشريعية للدول الأعضاء في حين أن اتفاقية المنظمة العالمية تنص على وجوب ذلك مما يعطي لاتفاقيات المنظمة أساسا قانونيا قويا.
- (3) لم يكن للاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة شخصية معنوية ولم يكن أطرافها دول أعضاء بل فرقاء متعاقدين على أساس أنها مجرد نص قانوني في حين أن الدول في المنظمة العالمية يطلق عليهم أعضاء على أساس أنها منظمة متكاملة لها شخصيتها المعنوية.
- (4) اقتصرت مفاوضات الاتفاقية العامة على التعامل في السلع بينما تغطي مفاوضات المنظمة العالمية السلع الصناعية والمنتجات الفلاحية والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والصناعية وكذا الاستثمار الأجنبي.
- (5) نظام تسوية المنازعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة هو جهاز دائم يعمل بشكل تلقائي وبصورة أسرع عما كان موجودا في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية كما توفر اتفاقية المنظمة سبل التنفيذ الفوري لقرار جهاز تسوية المنازعات التجارية بين دول الأعضاء.
- (6) في المنظمة العالمية تم وضع أسس لمقاييس السلع والخدمات التي تتسم تداولها (عرف بنظام جودة المنتجات والخدمات) وهدفه الارتقاء بالجودة وضمان الدفاع عن المستهلك وذلك بعد اعتماد أسس منظمة المعايير الدولية المعروفة باسم إيزو.
- (7) اكتسبت المنظمة العالمية للتجارة صفة العالمية كونها تضم اليوم أكثر من 162 دولة ومعظم الدول الباقية فهي دول ملاحظة (تفاوض من أجل الانضمام) من بينهم الجزائر.
- (8) كان مجال نشاط واهتمام الـ GATT فيما يخص رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام حركة السلع الصناعية فقط، بينما امتد نشاط الـ OMC إلى تجارة الخدمات، المنتجات الفلاحية، حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والاستثمارات (الأجنبية المباشرة، استثمار المحفظة).

وعليه يمكن التوصل إلى الخلاصة التالية:

لقد شهد الاقتصاد العالمى ابتداء من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات عديدة استغرقت سنوات طويلة، بدأ العالم اليوم يلمس آثارها حيث وبفعل العولمة سقطت الحواجز والحدود الجغرافية والجمركية وتقدمت تقنيات الاتصالات وظهرت الشركات العابرة للقارات وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانهيار الكبير فى الاتحاد السوفياتى وتفكك الكتلة الاشتراكية ناهيك عن الأزمات المالية ما خلق حالة من اللاإستقرار فى العلاقات الاقتصادية الدولية، فكل هذه المعطيات وأخرى أثبتت حقيقة مفادها وجوب اصلاح النظام الاقتصادى الدولى وضرورة الإسراع فى خلق آليات أكثر نجاعة لإدارته.

المحاضرة العاشرة: العولمة الاقتصادية

تعد العولمة الاقتصادية من أبرز وأهم المظاهر الاقتصادية وأكثر المصطلحات تداولاً منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث غيرت من مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال جعل العالم أكثر ترابطاً وتكاملاً، غير أن هذا الترابط حمل في طياته الكثير من التأثيرات السلبية على اقتصاديات الدول خاصة النامية منها.

1- تعريف العولمة الاقتصادية وأهدافها

العولمة تعني تعميم الشيء واعطائه صفة عالمية ليشمل جميع أنحاء العالم، أما اصطلاحاً فالعولمة تعني تغيير الأنماط والأنظمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتغيير العادات والتقاليد السائدة، كما تزيل الفروقات الدينية والوطنية والقومية.

تعني العولمة اذن في مفهومها اتصال شعوب العالم ببعضها البعض في مختلف أوجه الحياة ثقافياً، اقتصادياً، سياسياً، تقنياً وبيئياً... كما عرفها البعض بأنها حرية انتقال المعلومات وتدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا، والأفكار المختلفة، والسلع والمنتجات، وانتقال البشر أيضاً بين المجتمعات الإنسانية، وكأن العالم قرية صغيرة، وهو مصطلح شائع بين الاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين.

ويعرف خبراء النقد الدولي العولمة الاقتصادية على وجه الخصوص على أنها " تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بوسائل متعددة منها زيادة حجم الإنتاج وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا ".

وفيما يلي نوضح الأهداف المعلنة والخفية للعملة:

a- الأهداف المعلنة:

- تساهم في انتعاش الاقتصاد العالمي بفضل زيادة حجم المبادلات التجارية.
- تقريب الاتجاهات العالمية بتحرير الأسواق التجارية وأسواق رأس المال.
- تفتح آفاقا كبيرة للنمو الاقتصادي محليا ودوليا بسبب فرص الاستثمار التي تهيئها.

b- الأهداف الخفية:

- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الاقتصادية العالمية وربط الاقتصاديات المتخلفة بالاقتصاديات الرأسمالية.

- السيطرة على الدول النامية واستغلال مواردها الطبيعية وثرواتها بل حتى القضاء على هويتها الوطنية لإسقاط هيبتها.

- إضعاف اقتصادات الدول النامية من خلال اغراق أسواقها المحلية بالمنتجات المستوردة ومنافستها في أسواقها.

2- أنواع العملة الاقتصادية

مفهوم العملة ينحصر أساسا في البعد الاقتصادي باعتباره المحك الرئيسي الذي تبنى عليه حياة البشر وبالتالي فمفهومها يتجلى في بعدين (نوعين) اثنين:

● **العملة الإنتاجية:** تتحقق من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي استفادت من

هذه الطفرة النوعية المتمثلة في فتح الحدود على العالم وتبلورت في نقطتين أساسيتين:

- عملة التجارة الدولية: عن طريق إلغاء الحواجز الحمائية (جمركية كانت أم

جبائية) مما أدى إلى زيادة الإنتاج أضعافا مضاعفة وهذا ما أفضى إلى تسارع رهيب

في حركة المبادلات التجارية العالمية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي بمعدل ضعفي نمو الناتج الإجمالي.

- الاستثمار الأجنبي المباشر: وانتشاره من خلال فتح الأسواق المحلية وربطها بالأسواق العالمية.

● **العولمة المالية**: تعتبر نتاج لعمليات التحرير المالي (الانفتاح المالي) والذي أدى إلى التكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال. ويتجلى هذا النوع في مؤشرين:

- المؤشر الأول: خاص بتطور حجم المعاملات على الصعيد العالمي للأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة.

■ المؤشر الثاني: خاص بتداول النقد الأجنبي على المستوى العالمي.

ولقد فسح هذان البعدان مجالاً واسعاً لاندماج حركيات رؤوس الأموال على المستوى العالمي لاسيما في الميدان المصرفي ذلك أن الاندماج المصرفي هو نتاج العولمة الرئيسي بحكم ارتباطه بمتغيرين أساسيين من متغيرات هذه الأخيرة ألا وهما تحرير الخدمات المصرفية وكفاءة رأس المال المدججة بثورة تكنولوجية معلوماتية عارمة، وهو ما أدى إلى زيادة حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية ما جعل من سوق رأس المال سوقاً رائجة ومرجحة مما أكسبها بعداً ريادياً في المجال الاقتصادي والمالي.

3- أدوات العولمة الاقتصادية

تطورت أدوات العولمة بحيث أصبح تنظيم وتسيير الاقتصاد العالمي تحكم فيه المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات بدل الدول، وحركة التجارة الدولية تخضع للتكتلات الجديدة، واندماج اقتصاديات الأطراف يخضع لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي. كل هذه الأدوات ساهمت في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتمثل في:

- المنظمات الاقتصادية الدولية: تتمثل في كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، وتعتبر أهم أدوات العولمة الاقتصادية التي كانت ولا تزال لها تداعيات كثيرة.
- الشركات متعددة الجنسيات: الغرض من انشائها تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات وتعتبر المحور الرئيسي الذي تقوم عليه العولمة الاقتصادية لأنها تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الأموال.
- العقوبات الاقتصادية: تفرض من طرف الدول الغربية الكبرى على الدول النامية لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي، بحجج كثيرة منها انتهاك حقوق الانسان، مكافحة الإرهاب، حماية البيئة ...
- تداول الأوراق المالية والعملات: وغيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر وذلك من خلال انتقال رأس المال من دولة الى أخرى.
- تكنولوجيا الاتصال الجديدة: وتمثل بالدرجة الأولى الانترنت والتي قامت بدورها بالترويج لأفكار العولمة.
- التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية: الغرض منها فرض سياسات اقتصادية رأسمالية على الدول النامية، كالاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) ...
- وسائل الاعلام: حيث تهيمن الدول الغربية على مختلف وسائل الاعلام من أجل الترويج لمنتجاته الاستهلاكية حتى تظل الصناعة الغربية قائمة ومسيطرة في العالم.

4- انعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول النامية

أفرزت العولمة الاقتصادية آثارا إيجابية وأخرى سلبية على الدول النامية نلخصها في النقاط

التالية:

a- الآثار الإيجابية: تمثلت في:

- تحفيز الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادها لمواجهة تحدياتها، هذا ما يساعد على تحسين المستوى المعيشي ورفع مستوى التشغيل والاستخدام العقلاني للموارد.
- الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة في مجال الصناعة والتجارة والزراعة.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي إضافة الى فتح فرص أكبر للاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال.
- التحفيز على رفع جودة المنتوجات والخدمات وانخفاض تكاليفها بفعل المنافسة.
- تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في عملية التنمية.

b- الآثار السلبية: تمثلت في:

- تزايد تبعية الدول النامية للدول الكبرى بسبب ضعف الأمن الاقتصادي والعجز عن التأمين الغذائي.
- ان خفض أو إلغاء التعريفات الجمركية على المواد المستوردة يعرض خزينة وميزانية الدول النامية الى أزمات اقتصادية حادة.
- زوال الصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة بفعل المنافسة العالمية الشرسة.
- ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية بسبب رفع الدعم.
- التلوث وتفشي البطالة وزيادة عدد الفقراء والجريمة المنظمة...

وعليه يمكن الوصول إلى الملخص التالي:

العولمة فرضت على العالم بأكمله وحملت في طياتها قيم وسلوكيات تعكس ما هو سائد في من صنع هذه العولمة فبالرغم من اختلاف في الحكم عن العولمة بين مؤيد ومعارض للعولمة وما ينجم منها من آثار ومدى خدمتها للبشرية من عدمه، إلا أنها لا تغير شيء في واقع الأمر وستظل أمرا محتوما لا مفر منه كان لها دور كبير في انتشار الفكر الرأسمالي واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. ولعل ما هو جديد هو ما آلت إليه هذه العولمة، فقد أثبتت الوقائع التاريخية تعرض

نظام التمويل التقليدي إلى اضطرابات واختلالات كانت لها آثار متفاوتة على الأفراد والمؤسسات المالية والاقتصاد عامة بتفاوت حدتها وامتدادها الزمني، ويعبر عنها بظاهرة الأزمات المالية.

المحاضرة الحادية عشر: الأزمات المالية العالمية

شهدت النظم المالية في العالم تغيرات عديدة خلال القرن العشرين خاصة بعد انهيار نظام بريتن وودز وكذلك تحرير الأسواق المالية وتحركات رؤوس الأموال وظهور ما يعرف بالمشتقات المالية، ومما دعم ذلك، التطور الكبير في وسائل الاتصال ومعالجة المعلومات، وصاحب هذه التطورات تسارع وتيرة الاضطرابات المالية وتسجيل عدد كبير من الأزمات المالية المحلية والإقليمية، لكن أزمة الرهن العقاري الأخيرة التي شهدتها العالم في 2008 تميزت بأنها الأكبر في التاريخ المعاصر، والتي نتجت عن أكبر فقاعة ائتمانية في التاريخ، لتتبعها أزمة أخرى ضربت منطقة اليورو سنة 2010 حملت بعض الدول الأوروبية خسائر كبيرة. وانطلاقاً مما سبق سنتعرف في هذا الفصل على أهم الأزمات المالية التي ضربت العالم.

1- تعريف الأزمة المالية وأنواعها

- تعريف الأزمة المالية

ليس من السهل إيجاد تعريف جامع للأزمة المالية، وذلك لكونها تنتج عن عدة أسباب، كما أنها لا تقتصر على مجال واحد من مجالات التمويل فقد تصيب سوق الأسهم، سوق السندات، سوق الائتمان، سوق العملات... ولكن نستطيع أن نلتزم بعض التعريفات لعلها تهدي إلى تعريف يعكس لنا طبيعة هذه المشكلة.

"الأزمة المالية تعبر عن وجود اختلالات عميقة واضطرابات حادة ومفاجئة في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، سواء لدى المؤسسات المصرفية (أزمة سيولة، أزمة ائتمان...) أو لدى أسواق المال (حالة الفقاعات) أو لدى المؤسسات النقدية (أزمة العملات وسعر صرفها).

"وهناك من يحاول استعمال خصائص أكثر دقة لوصف الأزمة المالية، كأن يعبر انخفاض سعر صرف عملة مقابل عملة مرجعية لأكثر من 25% خلال سنة واحدة عن أزمة عملة بالنسبة للعملة

المعنية، كما يمكن اعتبار سوق مالي في حالة أزمة، إذا تجاوز تذبذب المؤشر لديها بالنسبة إلى قيمة وسطية معينة، بنسبة 20% خلال فترة زمنية محددة".

وتعتبر الأزمة المالية عن انحرافات في أداء النظام المالي لمختلف وظائفه، حيث عوض أن تكون هذه الوظائف دافعا للنمو الاقتصادي تتحول بفعل الانحرافات إلى سبب في الأزمات المالية.

- أنواع الأزمات المالية

■ أزمة العملة وأسعار الصرف

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانحيار سعر صرف تلك العملة، وهو شبيه بما حدث لتايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997.

■ الأزمات المصرفية

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، ولها آثار حادة على النشاط الاقتصادي.

■ أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات)

تحدث أزمات الأسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعات"، حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في

الظهور، فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى، ويتم الحديث عن أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20 بالمئة.

■ أزمة الدين الخارجي (المديونية)

يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة نفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة تدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية.

2- تسلسل وقائع الأزمات المالية العالمية

الأزمة المالية ليست ظاهرة جديدة، بل تبين التسجيلات التاريخية والإحصائيات تعرض النظام الرأسمالي لأزمات مالية منذ بدايته وبشكل متكرر وعلى مستويات مختلفة، إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد تسارعا لهذه الأزمات حتى العقد الأخير من القرن، حيث سجلت عدة أزمات أخذت بعدا إقليميا وعالميا.

- الأزمة المالية سنة 1929 (الكساد العظيم):

شهدت الولايات المتحدة في فترة العشرينيات من القرن العشرين ازدهارا غير مسبوق، حيث غمرت الأموال جميع البنوك والشركات الأمريكية، وتم توظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية، حيث تمكن الكثيرون من الاستثمار في البورصة بفضل التسهيلات الائتمانية التي منحها الجهاز المصرفي لذوي الدخل المنخفضة، وبحلول عام 1929 كانت أسعار الأسهم قد تضاعفت أربع مرات، إذ ارتفع مؤشر داوجونز من 66.75 في ديسمبر 1920 إلى 381.7 في سبتمبر 1929.

قلقت السلطات النقدية من الارتفاع الذي تشهده البورصة وعزمت على رفع سعر الفائدة في محاولة للحد من تدفق القروض نحو المضاربة في البورصة، إلا أن رئيس بنك سيتي بنك الوطني تصدى لهذه المحاولة بالتأكيد على مواصلة تقديم القروض للمستثمرين في البورصة، واستمرت أسعار الأسهم في الارتفاع لتصل إلى مستويات قياسية، وفي يوم 23 أكتوبر 1929 بدأ الوضع يتعثر ثم اندفع

الكثير نحو البيع في اليوم التالي وبالرغم من محاولة البنوك التخفيف من حدة الأزمة بشراء كميات كبيرة من الأسهم إلا أن الأسعار عادت لتهوي بسبب الاندفاع نحو البيع ليخسر المؤشر 12.9 % من قيمته ويستمر في الانخفاض لحوالي ثلاث سنوات.

لقد أدى انهيار بورصة وول ستريت إلى دمار في النظام البنكي الأمريكي بسبب عجز المقترضين المضاربين عن الوفاء بالتزاماتهم، وذلك عبر موجات متتالية من العجز والإفلاس في النظام البنكي الأمريكي إلى درجة إعلان الرئيس الأمريكي عن العطلة المصرفية العامة، حيث توقف عمل البنوك الأمريكية لمدة أسبوع ولم يعد للعمل بعد ذلك ألفا بنك، فقد استمر الاقتصاد الأمريكي تقريبا بدون بنك. إن حجم و ثقل الاقتصاد الأمريكي وعمق الأزمة الأمريكية أدى إلى توسعها عبر العالم، فقد انعكس انخفاض الواردات الأمريكية إضافة إلى انهيار الأسواق المالية سلبا على النشاط الاستثماري العالمي وبالنتيجة فقد انخفض الإنتاج الصناعي العالمي بـ 40 % بين عامي 1929-1932.

- أزمة الاثنين الأسود (1987):

برزت هذه الأزمة على إثر انهيار أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك، حيث هبط مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة، وانتشرت الأزمة إلى بقية دول العالم خاصة لندن التي خسرت مؤشرها 22% من قيمته، وطوكيو التي خسرت 17% من قيمتها، وكانت هذه الأزمة أكثر وطأة حتى ذلك التاريخ بعد أزمة 1929.

- الأزمة المكسيكية 1994:

نجمت هذه الأزمة عن تدفق مدهل لرؤوس الأموال إلى الخارج بشكل مثير للانتباه بسبب الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وارتفاع معدلات الفائدة تسبب في هبوط حاد في الادخار المحلي للمكسيك الذي تراجع من 22 % من إجمالي الناتج المحلي عام 1988 إلى 16 % سنة 1994 نجم عنه عجز ضخم في ميزان العمليات التجارية أدى بدوره إلى توقف المكسيك عن سداد

ديونها الخارجية ثم انهارت العملة الوطنية (البيزو) فחסرت بورصة الأوراق المالية نصف قيمتها بعد أشهر قليلة من تخفيض قيمة البيزو، وفي محاولة لمعالجة الوضع أصدرت الحكومة المكسيكية سندات Tesobonos بقيمة 29 مليار دولار ولكن هذه التدابير فشلت في إعادة ثقة المستثمرين الأجانب.

- أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997-1998):

بدأت هذه الأزمة بانخفاض أسعار الصرف في عملات بعض دول جنوب شرق آسيا ومنها تايلاند والفلبين واندونيسيا، وقيل وقتها أن سبب هذه الأزمة هي المضاربات التي قام بها الملياردير الأمريكي (جورج سورس) وذلك بشراء الدولار الأمريكي، فزاد عرض العملات المحلية لتلك الدول فانهارت أسعارها مقابل الدولار، وعلى إثرها انهارت أسعار الأوراق المالية في البورصات الآسيوية ثم انتقلت الأزمة إلى اليابان وكوريا الجنوبية.

- الانهيار البطيء للتكنولوجيا الجديدة 2000:

تعود هذه الأزمة إلى انفجار الفقاعة التكنولوجية التي تكونت خلال النصف الثاني من عقد التسعينات، وقد تمثلت هذه الفقاعة في الارتفاع الخيالي لأسعار الأصول المالية العائدة إلى شركات قطاع التكنولوجيا الحيوية وقطاع الإعلام والاتصال (TIC) بما في ذلك الانترنت، حيث تضاعف مستوى مؤشرات هذه الأصول خمس أضعاف ما بين 1998-2000 ويعود هذا الارتفاع إلى النمو الكبير لهذه القطاعات والتوقعات بأخذها مكانة معتبرة في الاقتصاد بخلق فرص ومجالات طلب جديدة، إلا أن هذا الارتفاع امتد إلى القطاعات الأخرى حيث ساد اعتقاد بأن التكنولوجيات الجديدة ستساعد على رفع الإنتاجية في كل القطاعات حتى تلك التي يعتبر استهلاكها لهذه التكنولوجيات قليل، حيث ارتفعت أهم المؤشرات المالية بمعدل الضعف في نهاية التسعينات.

3- أزمة الرهن العقاري 2008

شهد الاقتصاد الأمريكي في عام 2008 أزمة مالية حادة أدت إلى حدوث انهيار وإفلاس العديد من المؤسسات العملاقة وامتد الأثر إلى حدوث اختلالات كبيرة في الاقتصاد العالمي ككل.

نظرة عامة عن هذه الأزمة:

ارتبطت نشأة أزمة 2008 بالسياسة النقدية التي أتبعها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انفجار فقاعة الانترنت سنة 2000 وتفاقم الخسائر التي تكبدها قطاع تكنولوجيا المعلومات. ومن أجل تحفيز النمو الاقتصادي ودفعه من جديد لجأ البنك الاحتياطي الأمريكي إلى تخفيض سعر الفائدة من 6.2% إلى 1%. وكرد فعل عن السياسة السابقة أخذ الأمريكيون أفرادا وشركات يتهافتون على الاستثمار العقاري. فارتفعت بذلك قيم العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 85%، كما ساهم في ذلك توسع البنوك في منح التسهيلات العقارية حيث قامت بمنح القروض حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة ومع حدوث التشبع التمويلي العقاري بداية 2006 وبعد ارتفاع أسعار الفائدة إلى حوالي 5.25% أصبح المستفيدون من القروض السابقة غير قادرين على تسديد الأقساط المستحقة عليهم. فاضطرت البنوك إلى حجز عقارات من لم يستطع السداد ووصل أنذاك حجة العقارات 93% وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. وبذلك تكون الفقاعة العقارية انتفخت لتصل إلى ذروتها في سنة 2007 حيث هبطت قيمة العقارات بنسبة قدرت بـ 50% من قيمة العقار ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، ونتيجة لتضرر البنوك الدائنة بفعل عدم تسديد المقترضين لأقساط دينهم، انخفضت قيم أسهمها بالبورصة وأعلنت مجموعة من الشركات العقارية عن إفلاسها، هذه الانهيارات والانخفاضات سرعان ما امتدت لتؤثر في الأسواق المالية وجميع القطاعات. خسرت مؤشرات داوجونز 4.6% وناسداك 9.9%. ولقد ساهم في انتشار الأزمة توجهات البنوك المانحة للقروض آنذاك إلى بيع الديون لشركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول بالبورصات العالمية.

وبهدف تعزيز مركز السندات قامت البنوك والمؤسسات المالية بالتأمين على السندات لدى شركات التأمين على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها ضمانا لسداد قيمة السندات من طرف شركة التأمين في حالة ما إذا أفلس البنك أو عجز صاحب العقار عن السداد، أيضا تم إصدار مشتقات وأدوات مالية تسمح بالمضاربة على فروق أسعار السندات السابقة وتم طرحها هي الأخرى للتداول.

وعليه فبمجرد انفجار الأزمة بالبنوك امتدت لتتال من الأسواق المالية، شركات التمويل العقاري وشركات التأمين، ثم أخذت في الانتقال لباقي دول العالم نتيجة لاستثمار بنوكها ومؤسساتها التمويلية في هذه السندات والمشتقات التابعة لها، وبذلك تم الإعلان عن أزمة الرهن العقاري التي نشأت بالولايات المتحدة الأمريكية ولقد بلغت هذه الأزمة منتهى شدتها، عندما أخذت تنتشر إلى مختلف دول العالم وتحولت إلى كساد اقتصادي، حيث تراجع معدل نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009. كما تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5.2% سنة 2007 إلى 3.4% سنة 2008 ليصل إلى 0.5% سنة 2009.

- التدابير المتخذة لمواجهة هذه الأزمة:

واجه العالم الأزمة المالية الأخيرة بعدة أساليب:

1. حتمية التغيير الجذري للنظام الرأسمالي بنظام جديد

وهذا يتطلب الإسراع بوضع إستراتيجية منضبطة للتسهيلات الائتمانية، مع وضع شروط لتنفيذها لذلك عقد زعماء الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة 2008/11/7 مؤتمرا لبيان عناصر المبادرة الأوروبية لإصلاح النظامي المالي العالمي عن طريق:

- تعزيز دور صندوق النقد الدولي، حيث ترغب معظم دول الاتحاد الأوروبي في أن يلعب صندوق النقد الدولي في تنظيم ومراقبة النظام المالي العالمي.
- زيادة الضوابط والشفافية في القطاع المالي.

- تنسيق قواعد المحاسبة، كذلك دمج أكبر لقوانين المحاسبة الدولية، لأن القوانين الحالية لا تطبق قوانين ثابتة بشكل متواصل وتتنسب في قدر أقل من الشفافية.
- 2. تخفيض سعر الفائدة وخفض معدلات الاحتياطات الإلزامية: فقد خفضت أمريكا وأوروبا سعر الفائدة إلى أن بلغ 1%. وذلك لتنشيط الاقتصاد وتشجيع الناس على الافتراض، مما يقلل تكاليف الإنتاج.
- 3. ضخ كميات من السيولة النقدية في الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية: وذلك لتنشيط الاقتصاديات القومية، حيث خصصت أمريكا 250 مليار دولار لضخها في تسع بنوك كبرى متعثرة في البلاد إلى أن وصل المبلغ 700 مليار دولار وقد انتقدت مسألة ضخ الأموال، لأنها تعمل لصالح البنوك و ليس لصالح المواطنين فرغم أن تدعيم البنوك يؤدي إلى تدعيم وسائل الإنتاج وبالتالي يؤدي إلى مزيد من فرص العمل إلا أن البطالة زادت في أمريكا بعد الأزمة المالية، وقد أعيد ترتيب المسألة من مجلس الشيوخ الأمريكي حيث بحث رفع الدعم من 100 ألف إلى 250 ألف دولار، كما ألغيت بعض الضرائب.
- وفي اليابان ضخ بنك طوكيو المركزي 45 مليار دولار لإحياء قانون انقراض البنوك الذي صدر إبان الأزمة المالية التي حدثت في التسعينات من القرن الماضي، أما المملكة العربية السعودية فقد أمرت بإيداع 10 مليارات ريال في البنك السعودي للتسليف والادخار لتسهيل الإقراض للمواطنين ذوي الدخل المنخفض وسط أزمة مالية عالمية.
- 4. تأميم قطاع البنوك وغيرها: وبالفعل تم تأميم بنك نورثرن روك البريطاني للتمويل العقاري، والاستغناء عن أكثر من ألفي موظف، في إطار جهود الحكومة لإخراج البنك من أزمته، وقد وافقت تسعة بنوك أمريكية على بيع حصص للحكومة من أجل مصلحة الاقتصاد الأمريكي، وهذا ضد مبادئ الرأسمالية وخروج عن مقتضياتها، وهذا لا يعني التأميم بالمعنى المعروف ف شراء أسهم المؤسسات المالية الخاسرة أو شراء جزء كبير من أسهم البنوك لتكون الدولة مراقبة لأعمالها لا يعني التأميم.

5. ضمان الودائع بدون تحديد أي سقف لذلك

فقد لجأت كثير من الدول إلى إجراء مالي ضمنت فيه جميع الودائع المصرفية وبدون تحديد سقف معين، وذلك للإبقاء على السيولة النقدية لدى البنوك العاملة فيها، حتى لا تهاجر هذه الودائع إلى بلدان أكثر أمنا وضمانا.

أصدرت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بيانا وضع ما يتطلبه وضع دولهم لإحلال الاستقرار في أسواقهم المالية وإعادة تدفق الأموال من أجل دعم النمو الاقتصادي العالمي وذلك بما يلي:

✓ اتخاذ إجراءات حاسمة واستخدام كل الأدوات المتوفرة لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام ومنع إفلاسها.

✓ العمل على أن تتمكن المصارف وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى، في حال الضرورة من جمع رساميل من المصادر العامة والخاصة على حد سواء وبمبالغ كافية لإعادة الثقة والسماح لها بمواصلة إقراض العائلات والشركات.

✓ العمل على أن تكون البرامج الوطنية لضمان الودائع المصرفية متينة ومتجانسة بما يسمح للمودعين الصغار مواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم.

✓ اتخاذ قرارات في الوقت المناسب لإنعاش سوق الرهن العقاري الثانوية وغيرها من الأصول ومن الضروري إجراء عمليات تقييم دقيقة ونشر معلومات شفافة عن هذه الأصول وتطبيق معايير مناسبة للمحاسبة.

✓ بالإضافة لدعم صندوق النقد الدولي وغير ذلك من تعاون مع الآخرين... الخ.

4- أزمة منطقة اليورو 2010 (اليونان والبرتغال نموذجا)

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو، حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه، ألا وهي "أزمة الديون السيادية الأوروبية"، وظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر

2009، عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العامة للعام المالي الحالي، وذلك كي تجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها، الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو النقدية من انهيار.

بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وإيرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وإسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

- أزمة اليونان:

ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريبا أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتظليل الناخبين في الداخل وتفادي أي ضغوط خارجية من شركائها، كون الإتحاد الأوروبي يشترط على دولة ألا يتجاوز العجز في ميزانيتها نسبة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو وأن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها. (بلغ عجزها 12.7 إلى 13.6% من الناتج المحلي).

- حلول الأزمة المالية اليونانية:

قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها قبل 10 أيام مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن الخطة قروضا من دول الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو تحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية خلال السنة إضافة إلى حاجة اليونان لتسديد 16 مليار يورو لسندات يجل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3% فإن اليونان غير قادرة على إعادة تمويل هذه السندات. وأهم القروض الممنوحة لليونان.

لقد وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار أورو على مدى ثلاث سنوات خلال الفترة من مايو 2010 حتى يونيو 2013 منها 80 مليار أورو مقدمة من دول الاتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة سداد 3 سنوات وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما زادت فترة السداد لتبلغ 7 سنوات ونصف، وقد اشترط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تكشف تهدف إلى خفض الإنفاق. وبحسب الخطة يتعين على اليونان خفض العجز في ميزانيتها إلى 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 و 7.6 في المائة في عام 2011 و 6.5 في عام 2012 وتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول عام 2014. في حين ارتفع الدين العام إلى نحو 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 قبل أن يبدأ تراجعها بداية من عام 2014.

أقرت دول منطقة اليورو في 21 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان، وتتضمن الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130 مليار يورو، فضلا عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائئتها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو. من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53.5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات أي ما يعادل 107 مليارات يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق يجل بعد ثلاثين سنة وبنسبة فائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015، و 3% حتى 2020، و 4.3% في السنوات الموالية، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042. وأما القروض التي سيقدمها الدائنون الدوليون فتصل في مجموعها إلى 130 مليار يورو، تسدد تدريجيا إلى غاية 2014 وتهدف الخطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو، ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي

الإجمالي إلى % 120.5 في 2020 ، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد.

اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية من أجل التغلب على عجز الميزانية، واستهدفت الإجراءات الحكومية خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب من %1 إلى %5.5 عبر تجميد رواتب الموظفين الحكوميين وتقليص مكافآت العمل الإضافي . كما وافق البرلمان اليوناني على مشروع قانوني يهدف إلى توفير 4.8 مليار يورو على إثر مخاوف من إفلاس الحكومة اليونانية وتخلفها عن السداد، تضمن القانون رفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة وعلى المحروقات وخفض رواتب القطاع العام وتقليص المكافآت والبدايات الممنوحة للموظفين الحكوميين.

5- أزمة البرتغال:

تفاقت أزمة الديون في البرتغال بسبب الاضطرابات السياسية في منتصف شهر مارس في عام 2011 مع استقالة رئيس الوزراء البرتغالي " جوزيه سوكراتيس " من منصبه بعد رفض برلمان البلاد تدابير التقشف التي فرضتها الحكومة والتي كانت تهدف إلى تجنب عملية خطة الإنقاذ ونتيجة لذلك لم يكن لإدارة الحزب الاشتراكي المؤقتة أي خيار سوى الحصول على حزمة الإنقاذ من الإتحاد الأوروبي، وتم الاتفاق على برنامج إنقاذ بـ 78 مليار يورو في أوائل شهر ماي، وعلى خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الاستقرار في أوضاعها المالية.

إن الحكومة التي نشأت بعد الانتخابات العامة التي جرت في 5 يونيو هي ملتزمة ببرنامج الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مع أغلبية برلمانية لتحسين الثقة في السوق المالية في البرتغال وتفادي الانهيار الاقتصادي والمالي للبلاد، حيث خطة الإنقاذ الأوروبية تهدف إلى تخفيض العجز الميزانية %3 من الناتج الإجمالي بحلول

عام 2010، وأكثر من 9 % في 2013 من خلال تنفيذه مجموعة أخرى من الزيادات الضريبية وتخفيضات في الإنفاق وإصلاحات سوق العمل وإعادة رسمة البنوك، وتسريع برنامج

المخصصة، حيث أن هذه الإصلاحات تتمتع بتأييد سياسي واسع النطاق. وتوقع الصندوق النقد الدولي أن يكون البرتغال قادرا على العودة إلى الدين السيادي في الأسواق على المدى المتوسط والطويل بحلول نهاية عام 2013.

- خطة الانقاذ للبرتغال:

وبناء على طلب رسمي للحصول على المساعدة المالية التي قدمتها السلطات البرتغالية في 7 أبريل 2011 وافق وزراء مجموعة اليورو والمفوضية الأوروبية أن تمنح مساعدة مالية في 17 ماي ب 78 مليار أورو، وكان يهدف هذا البرنامج لتغطية الاحتياجات التمويلية في البرتغال. وكان تمويل البرنامج يقوم على الركائز التالية وهي:

- إجراء تعديل النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، وذلك من خلال تصحيح العجز المفرط في عام 2013.

- زيادة كفاءة إدارة العائدات و تحسين الرقابة على الشركات في القطاعين العام والخاص.
- إصلاحات في النظام الصحي والإدارة العامة وتعزيز برنامج الخصخصة للشركات العامة.
- تعزيز الإصلاحات التي من شأنها زيادة النمو والقدرة التنافسية في سوق العمل والنظام القضائي والصناعات وقطاعات السكن والخدمات، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية.

- اتخاذ تدابير لضمان تخفيض الديون، وتعزيز دعم رؤوس أموال البنوك ب 12 مليار أورو.

-2 الفرق بين الأزمة الاقتصادية لعام 1929 والأزمة المالية 2008.

أزمة 1929 فهي أزمة اقتصادية.

- فهي أزمة كساد مرتبطة بزيادة الإنتاج (العرض) دون مراعاة الطلب.
- أدت إلى ركود اقتصادي أثر على النمو الاقتصادي.
- إفلاس العديد من الشركات.

- تسريح العمال للبعض الآخر من الشركات.
 - انخفاض مستوى المعيشة.
 - ظهور وانتشار بعض الأوبئة والأمراض.
 - كل ذلك أدى إلى تدخل الدولة من خلال خطة اعتمدها استنادا إلى طروحات الاقتصادي كينز.
 - تقديم السيولة للبنوك.
 - تخفيض قيمة الدولار الأمريكي.
 - تخفيض معدلات الفائدة على القروض.
 - تقديم المساعدات للقطاع الزراعي.
- أزمة 2008 هي أزمة مالية.**

- سببها الإفراط في منح القروض بدون تسقيف وبدون ضمانات.
- فهي مرتبطة بالبنوك وبسوق العقار.
- المضاربة في الأسواق المالية.
- أثرت فقاعات المضاربة نتيجة ارتفاع قيمة السكنات أكثر بكثير من قيمتها الحقيقية
- تشبع سوق العقار مما أدى إلى العزوف عن شراء السكنات ما أدى إلى انخفاض قيمة السكنات.
- عدم قدرة المقترضين على تسديد ديونهم (عدم التزامهم باتجاه البنوك وهي بنوك الاستثمار).
- ما أدى إلى إفلاس هذه البنوك وبالتالي إفلاس شركات التأمين.
- كل ذلك قد انعكس على الدائرة الاقتصادية.
- كان هناك انتشار كبير وسريع لهذه الأزمة في باقي الدول المتقدمة حيث كانت بدايتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

- للتخفيف من حدة هذه الأزمة تدخلت الدولة من خلال ضخ سيولة كبيرة فى البنوك لإنقاذها، وإعادة النظر فى النظام النقدى الدولى.
وعليه يمكن استخلاص ما يلى:

رغم أن العالم شهد أزمات مالية كثيرة إلا أن الأزمة المالية الأخيرة كانت عبارة عن مؤشر واضح على الاختلالات المزمنة التى يعانى منها نظام التمويل العالمى والنظام الرأسمالى برمته نتيجة اعتماده المطلق على آليات تمويل غير موضوعية ممثلة على وجه الخصوص بسعر الفائدة و المضاربة غير المشروعة، وكذلك وجود الفارق بين الاقتصاد الحقيقى والمالية الافتراضية فى الأسواق المالية، ومن هنا جاء الخلل الكبير وبناء عليه فقد انصبت جهود الدول المتقدمة على محاربة تداعيات الأزمة مع تجاهل المسببات الرئيسية لها وهى وضعية ستؤدي إلى تكرار حدوث مثل هذه الأزمات مستقبلا ما لم يتم معالجة الأسباب الأساسية لحدوثها، وفى نفس السياق أثبتت المؤسسات المالية الإسلامية صمودها فى خضم الأزمة المالية الأخيرة الأمر الذى لفت انتباه العالم إليها وهذا يعد فرصة كبيرة ينبغى للهيئات والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية استغلالها لتعريف مختلف دول العالم بالتمويل الإسلامى واعتباره الأسلوب الأمثل لمعالجة أزمات النظام المالى العالمى.

المحاضرة الثانية عشر: البلدان الصاعدة

(مجموعة البريكس BRICS)

1- تعريف مجموعة البريكس ونشأتها

من الأهمية بمكان أن نعرف أولا التكتل الاقتصادي قبل التطرق إلى تعريف البريكس كون أن المجموعة عبارة عن تكتل اقتصادي: التكتل هو اتفاق بين دولتين أو عدد من الدول قد تكون منتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكا الشمالية، كما يمكن أن تتجاوز الإقليم الواحد وباتت الدول الأعضاء تنتمي لأكثر من إقليم، ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي اذن على أنه تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول يقوم على أسس الغرض منها التنسيق بين الوحدات الاقتصادية وتكتيل النشاط الاقتصادي لهذه الدول لاستغلال مواردها بشكل أفضل.

وبريكس هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICS المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا (وهي الدول التي في مرحلة تطور سريعة وتسجل معدلات نمو صناعي واقتصادي مرتفع). تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 40% من سكان الأرض.

هي تكتل حديث النشأة نسبيا، تأسس سنة 2006 على مرحلتين: الأولى باجتماع وزراء خارجية دول أربعة اقتصادات صاعدة هي: الصين، البرازيل، روسيا، والهند فعرفت حينها باسم "بريك"، والمرحلة الثانية بانضمام جنوب افريقيا سنة 2010 فصارت تعرف بـ مجموعة "البريكس"، وتعود أسباب نشأتها الى:

- هيمنة وتحكم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في المنظمات الاقتصادية العالمية.

- سيطرة الدولار الأمريكي على قيادة العملات الأجنبية والتبادلات التجارية على الصعيد العالمي.
- التفكير في ضرورة التبادل التجاري فيما بينها بعملائها المحلية تجنباً للتقلبات المستمرة للدولار الأمريكي.

2- أهداف مجموعة البريكس

يمكن اجمال مختلف الأهداف التي وضعتها المجموعة والتي جاءت في مختلف القمم التي كانت تعقدها في النقاط التالية:

- تحقيق التعاون التجاري والسياسي والثقافي لدول المجموعة.
 - دعم ومساعدة الدول النامية ضعيفة النمو على رفع معدلات نموها وتأمين الأمن والاستقرار السياسي لها.
 - اصلاح النظام المالي الدولي وجعله أكثر تنوعاً وتوازناً.
 - الحد من تحكم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في مصير الدول النامية.
 - تنمية المجتمع البشري وبناء عالم أكثر عدلاً وانصافاً.
 - جعل مستقبل العالم يسوده السلام والوئام والتعاون والتنمية العلمية تحت شعار "رؤية واسعة وازدهار مشترك"
 - ضرورة اجراء اصلاح شامل للأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن لجعلها أكثر كفاءة وفعالية.
 - اصلاح وتحسين النظام النقدي الدولي، وبناء نظام للعملات الاحتياطية يتميز بالاستقرار والمصداقية.
 - زيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.
 - رسم خطة عمل تتضمن تعزيز برامج التعاون بين دول المجموعة تتضمن:
- ✓ تعزيز التعاون المالي بين بنوك التنمية لدول المجموعة.

- ✓ نشر منشور الإحصاءات المشتركة لدول المجموعة.
- ✓ الاستمرار في عقد الاجتماعات للتعاون.
- ✓ القيام بأبحاث مشتركة تخص القضايا الاقتصادية والتجارية.
- ✓ تشجيع التعاون في كافة المجالات ثقافية، رياضية...

3- الخصائص الاقتصادية لدول المجموعة

تتميز القوى الصاعدة بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وجود نسب عالية من النمو الاقتصادي، وينطبق هذا التوصيف على الصين (7-12%)، البرازيل (7%)، الهند (7-11%).

فمثلاً نجد مجموعة البريكس (المتكونة من خمس دول: البرازيل، روسيا، الصين، وجنوب أفريقيا.) على رأس هرم القوى الصاعدة، فنلاحظ أن مجموعة البريكس لوحدها تشكل 22% من مجموع الناتج المحلي العالمي بما يعادل تقريباً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كذلك نلاحظ أيضاً أن الصين لها ناتج محلي إجمالي يقدر بـ 10.4 تريليون دولار تحتل بذلك أكبر نسبة في الناتج المحلي لدول البريكس مما يضعها على قمة القوى الصاعدة بحسب هذا المعيار.

- كذلك من خصائص القوى الصاعدة القدرة على التأثير الاقتصادي ضمن النطاق الإقليمي والدولي إذ أنها أصبحت خاصة هامة لا يمكن الاستغناء عنها.

- القدرة على التكيف مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي (الليبرالية وعملة النظام الدولي).

- تحقيق خطوات إيجابية وتنمية ناجحة محالية نظراً لارتفاع نسب النمو كارتفاع مؤشرات التنمية البشرية.

- غالباً ما تسعى هذه الدول للتكامل لمواجهة الهيمنة الأمريكية مثل تجمع دول البريكس.

- سرعة انفتاحها واستيعابها للتكنولوجيا.

يمكن التمييز بين الدول النامية التى تشكل مخاطر للمستثمرين الدوليين وبين نقيضتها؛ التى توفر لهم أرضية مناسبة، وهذه الأخيرة هى الدول الصاعدة؛ كونها أشد نمواً وأضعف تدنياً وأكثر استقطاباً لرأسمال الخارجى.

ويشير كارلوس كونان "إلى أن الدول الصاعدة تمتاز بنمو بليغ فى دخل الفرد والعمل، ونصيب مرتفع فى الدخل العالمى" ومن الملاحظ أن هذه الدول اندمجت سريعاً فى الاقتصاد العالمى على صعيدين.

1. الصعيد التجارى: تنمى قطاع التصدير.

2. الصعيد المالى: تفتح الأسواق المالية لأسواق المال الخارجى.

يضم تكتل البريكس خمس دول ناشئة اقتصادياً تتمتع بإمكانيات اقتصادية وتنموية كبيرة ومشجعة، وفيما يلي نعرض أهم الخصائص الاقتصادية لدول المجموعة:

- البرازيل

تعد البرازيل من أكبر دول أمريكا اللاتينية مساحةً وسكاناً وثراءً بالموارد الطبيعية والمعدنية، تبلغ مساحتها 8.5 مليون كم مربع ويصل عدد سكانها حوالى 170 مليون نسمة، ويصل متوسط دخل الفرد فيها سنوياً حوالى 11 ألف دولار، وهى عبارة عن اقتصاد يعتمد على التصدير حيث تعد واحدة من أكبر عشر اقتصادات فى العالم ولديها أكبر قاعدة صناعية وأكثرها تنوعاً فى أمريكا اللاتينية.

- الصين: تعد الصين أحد أهم عمالقة العالم اقتصادياً وبشرىاً ومساحةً، يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار نسمة حوالى 20% من سكان العالم ومساحة تقدر بـ 9.6 مليون كم مربع، اقتصادها فلاحي وصناعي وتجاري، يحقق معدل نموها 9.5% سنوياً مما ساهم فى الرفع من الدخل وتقليص نسبة الفقر، كما تحتل المراتب الأولى عالمياً فى الإنتاج الزراعي والصناعي وهى ثاني قوة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الهند:** يبلغ عدد سكان الهند أكثر من مليار نسمة، وتعتبر سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، نسبة النمو الاقتصادي فيها يفوق 5% سنويا ويصل أحيانا الى 10% ونسبة النمو الصناعي حوالي 4.8% سنويا وتعد مجالا خصبا للاستثمار لوفرة اليد العاملة الرخيصة والماهرة أيضا.
- **روسيا:** يبلغ عدد سكانها 147 مليون نسمة يسكنون على مساحة قدرها 17 مليون كم مربع، تتميز بنشاط صناعي ضخم وهي مصدر للغاز ومكتفية ذاتيا من النفط، وتعد ثاني منتج للقمح في العالم، وتصل نسبة صادراتها 15.5% من حجم التجارة العالمية.
- **جنوب افريقيا:** تقع في أقصى جنوب القارة الافريقية عرفت بماسها، يسكنها خليط من البيض والسود تحتل المركز الخامس والعشرين في العالم من حيث المساحة، وعدد سكانها يصل الى حوالي 60 مليون نسمة، تمتلك موارد منجمية ضخمة أهمها الماس واليورانيوم والزنك والنحاس.

4- إنجازات المجموعة والتحديات التي تواجهها

- تمثل أهم الإنجازات التي خرجت بها القمم الاقتصادية التي عقدتها دول المجموعة فيما يلي:
- إطلاق مجلس للأعمال بين دول المجموعة لضمان إقامة المشاريع التي تخدم الدول الأعضاء سمي بالمجلس الاقتصادي للاستثمار.
- إطلاق مجلس مفكري البريكس لمساعدة الدول الأعضاء على الابتكار والتعاون لمواجهة التحديات سمي بمجلس خبراء البريكس.
- انشاء مؤسستين ماليتين: الأولى بنك التنمية الجديد الخاص بالمجموعة برأسمال قدر ب 100 مليار دولار، لتعبئة الموارد المالية لأغراض تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول وتقديم التمويل اللازم لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم. والثانية صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة والذي يسمح بتخصيص 100 مليار دولار كانت المساهمة الأكبر فيه من جانب الصين ب 41 مليار دولار وجنوب افريقيا ب 1 مليار دولار أما باقي

المساهمات فقد وزعت بالتساوي، والمهمة الأساسية لهذا الصندوق هي مواجهة آثار خروج رؤوس الأموال المفاجئ من هذه الدول حتى تتجنب مخاطر تخفيض عملاتها.

وتتمثل المشاكل والتحديات التي تواجه هذه المجموعة فيما يلي:

- عدم قدرتها على توحيد مواقفها بشأن القضايا الدولية الرئيسية نظرا لتباين أولوياتها.
- الاختلافات الكبرى بين الدول الأعضاء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- صعوبة تشكيل مؤسسات داعمة للتكتل.
- ضرورة تسريع الإصلاحات وتحقيق مهمة تدويل عملاتها المحلية.
- الإرهاب الدولي وتغير المناخ والأزمات ...

5- مقومات القوى الصاعدة

تتمتاز الدول الصاعدة بمجموعة من المقومات التي حققت لها مكانة بالغة الأهمية ومركز في السلم الدولي، من أبرز هذه المقومات الاقتصادية كونها القاعدة والأساس. ومن أهم المقومات التي ساهمت في بناء هذه الدول ما يلي:

المقومات العسكرية: لطالما ارتبطت السلطة تاريخيا بالقوة العسكرية، وكانت القوى الكبرى تقليديا في الصفوف الأمامية من حيث القوة العسكرية، ولو أخذنا كمثال كل من الصين وروسيا نجد أنه بينما كانت دول اتحاد الناتو تقلص نفقاتها العسكرية بسبب الأزمة المالية من إحدى عشرة بالمئة في 2006 م لتصل إلى خمس وعشرون بالمئة في 2011 م بانخفاض تعداد قواتها المسلحة من 2.51 مليون عسكري في عام 2000 م إلى 1.86 مليون في عام 2012 م، لتفقد دول الناتو دورها بالحفاظ على ضمانها للأمن العالمي، كانت الصين تتأهب باستعدادات عسكرية ذات تقنية عالية لمواجهة التحديات الأمريكية التي تهددها بتعزيز نفوذها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهندي، لتغير في خطة أمريكا الاستراتيجية بإيقاف أو تأجيل استكمال نشر منظومتها الصاروخية الدفاعية لمرحلتها الرابعة المقررة في أوروبا بحلول عام 2020.

وأیضا تحرك سفينة حربية روسية للقرن الأفريقي، وللمحيط الهندي والهادي 2015، مما يؤشر لاستعداد روسيا لمواجهة تحديات بريطانية أمريكية وأطلسية في الشرق الأوسط والعالم الآسيوي

لتخوفها من نشر منظومة صاروخية على سفن أمريكية في عرض حوض المتوسط تطال قواعدها العسكرية مباشرة.

حيث بدأ التحرك السريع واللافت في إعادة توزيع القوى الجيو - عسكرية للدول الكبرى (الصين، روسيا، أمريكا)، مما ينبئنا بمؤشر العد التنازلي للحرب الاستباقية المتوقعة والتي قد تبدأها كوريا الشمالية من شرق آسيا.

المقومات السياسية والدبلوماسية: الدبلوماسية بالنسبة للدول المتطورة تعني المزيد من السيطرة لذلك فقد تميزت دبلوماسية الدول الصاعدة بكثر نشاطها، سواء من جانب الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف، من خلال الفاعلية في إطارها. وعلى سبيل المثال فإن الصين تمارس بشكل واسع وغير مسبوق دوليًا، دبلوماسية "الأموال السائلة" cash diplomacy؛ مما أدى إلى أن تمتد مصالحها الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم.

المقومات الاقتصادية: درس بعض العلماء الاستراتيجيات الاقتصادية التي لجأت إليها الحكومات الوطنية للاقتصاديات الصاعدة وعموما انتشرت استراتيجيتان حاولت الأولى المعروفة بالتصنيع الذي يرمي إلى الاستعاضة عن الواردات، إقناع الصناعات المحلية، والشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات بإرساء قواعدها والشروع بالتصنيع للاستهلاك المحلي، وقد وضعت التعريفات العالية لحماية هذه الصناعات خلال سنواتها الأولى. وتعني المقاربة الثانية بالتطور الموجه نحو التصدير وقد استهدفت هذه الاستراتيجية طائفة من الصناعات التي تثق الحكومات في قدرتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية. وقد منحت الحكومات هذه الصناعات الدعم والمعاملة المتميزة.

المقومات الاجتماعية والثقافية: يظن اقتصاديون ومصممون اجتماعيون كثيرا أن النمو الاقتصادي يمثل مفتاح الحد من نمو السكان، وهذا فعلا ما حدث مع كل من البرازيل والصين حيث أحرزتا نجاحات هامة في نضالهما ضد الفقر. بيد أن النمو السكاني في حد ذاته يعتبر مقوم هام ومساهم في نمو اقتصاديات هذه الدول من خلال وفرة اليد العاملة ما يوازي استقطاب هذه الدول للاستثمارات " لرأس المال الخارجي"، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الزيادة في عدد السكان يساهم في رفع معدلات الادخار.

كما أن الدول الصاعدة لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، بل تشكل مزيجاً متميزاً من حضارات مختلفة، فطبيعة هذه الثقافات المتنوعة كجزء من ثقافات العالم المتنوعة قد أحبطت الرؤى الكبرى التي تريد أن تختصره في نموذج واحد.

قائمة المراجع

- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- إسماعيل بن قانة، الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2017.
- بن طاهر حسين، مدخل الى الوقائع الاقتصادية، دار بقاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.
- محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي" عمان الأردن، 2010
- بوقرة رباح، خبابه عبد الله، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم الى بداية القرن الواحد والعشرون، دار الجامعه الجديدة. 2014.
- عبد الله خبابه، رباح بوقرة، الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- رياض المومني، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي" عمان الأردن، 2010
- شهاب محمد محمود، المنظمات الدولية، دار الشروق، القاهرة 1990.

- عبد الحميد عبد المطلب، العجات وآليات منظمة التجارة الدولية، الدار الجامعية عين الشمس، مصر، 2003.
- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر 2009
- زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخية مقارنة، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر.
- سعيد النجار، النظام الاقتصادي على عتبة القرن 21، رسائل النداء الجديد، القاهرة 1996.
- إبراهيم مشروب، الاقتصاد السياسي: مبادئ-مدارس-أنظمة، الطبعة الأولى، المنهل اللبناني ومكتبة رأس النبع، بيروت، لبنان، 2002.
- أحمد بركات، تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر.
- أحيمه خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر 2005-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013.
- آسيا سعدان، مطبوعة بيداغوجية في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2019.
- آسيا سعدان وصليحة عماري، تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي" عمان الأردن، 2010
- إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب القاهرة 1997.

- جلال أمين، العولمة والتنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
- حشماوى محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية فى ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه فى العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- خالد أبو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- داودى ميمونة، ظهور الأزمات المالية-أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.
- رفيق يونس المصرى، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 2009.
- زينب حسين عوض، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
- عابد شريط، معدل الفائدة ودورية الأزمات فى الاقتصاد الرأسمالى، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 48-49، 2009-2010.
- عاطف السيد، الحيات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية القاهرة 2002.
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية للبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001.
- عبد الكرم عبيدات، النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكى، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015.
- عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية: الأسباب والحلول، مجلة الباحث العدد 13، ورقة، الجزائر، 2013.
- عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، ندوة حول " الأزمة المالية العالمية التحديات وطرق المواجهة" القاهرة، مصر، أكتوبر 2008.

- عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، عنابة، الجزائر، 2004.
- عبد الله خبايا، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- عماد عمر خلف الله، الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الوضعية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الوقائع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بگرداية، الجزائر
- عمر حسن، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1993.
- فؤاد زكريا، الجوانب الفكرية في مختلف النظم الاجتماعية، مؤسسة هنداي، المملكة المتحدة، 2017.
- كانتور نورمان، العصور الوسطى الباكورة (القرن الثالث/القرن التاسع ميلادي)، ترجمة قاسم عبده قاسم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 1993.
- كتاف الرزقي، محاضرات في العولمة والتغيير التنظيمي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2016-2017.
- كوثر عباس الربيعي، مروان سالم العلي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية: الاتحاد الأوروبي نموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد 26، جامعة النهدين، العراق، 2012.
- لخضر عليان، البنك العالمي وعلاقته بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010-2011.

- لونيبي لطيفة، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018-2019.
- مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
- محمد إسماعيل صبري، تطور النظم الاقتصادية ما بين الماضي والحاضر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011.
- محمد فايز فرحات، البريكس نظام اقتصادي عالمي جديد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والنشر، القاهرة، مصر، 2016.
- محمد محمد مرسي الشيخ، النظم والحضارة الأوروبية في العصور الوسطى، الشهابي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1998.
- مراد خروبي، عبد العزيز سرار، العولمة والنظام العالمي الجديد، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 10 جوان 2016، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016.
- مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا، 2013-2014.
- منجد محمد كريم القاضي، دور الليبرالية الجديدة في الأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي (1990-2008)، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.
- موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، 2013.
- نسيمه صلاح، مفهوم الاشتراكية عند ماركس بين العلمية والطوباوية، مذكرة ماجستير في تخصص الفلسفة، جامعة الجزائر 2003 _ 2004.

- نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، ط1، دار بلقيس، الدار البيضاء، المغرب، 2011.
- نيفين ظافر حسيب الكردي، الأوضاع البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغرب الأوروبي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- جلطي غالم، حجيلة أسماء: عمل مشترك في إعداد محاضرات مقياس "تاريخ الوقائع الاقتصادية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان السنة الجامعية 2016-2020.